

لذلك لا تحصى ما يقال عنا اذا كنا مقتنعين بما  
قررنا في هذا الموضوع .  
دولة رئيس المجلس  
شكراً ، ويؤجل قانون رخص المهن  
للجلسة القادمة

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عدنان بعيون

المكتبة - الجامعة الأردنية



ماتحت الحربة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثالثة والعشرون

المعقودة يوم الاثنين ٢٨ ذي الحجة ١٣٩٨ هـ . الموافق ١٩٧٨/١١/٢٧ م

( المجلد ١ )

( العدد ٢٣ )

جَزَاءُ الْإِيمَانِ

صفحة

٣

٣

٣

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتقادات .

أ - طلب معلرة مقدم من العضو معالي السيد عبد الوهاب المجالي  
ب - طلب اجازة مقدم من العضو سعادة السيد محمد علي بدير

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظمو الضبط السادة نذير عطيات ، نصري الشهابيه وموفق العجلوني .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مامور المجلة السيد محمود عريقات .

هكذا من الأشهر

صفحة	
٤	ج - طلب اجازة مقدم من العضو معالي السيد عبد الله الريماوي
٤	د - طلب معذرة مقدم من العضو سعادة السيد علي البشير
٤	هـ - طلب معذرة مقدم من العضو سعادة السيد عطا الله الكباري
٤	٣ - قرار اللجنة المشتركة ( المالية والقانونية ) رقم ( ٩ ) تاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢ بشأن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل لسنة ١٩٧٨ بعد ان أعادت اللجنتان صياغته من الناحية القانونية بناء على قرار المجلس .
٨	٤ - متابعة النظر بقرار اللجنة المالية رقم ( ٤ ) المؤرخ في ١٩٧٨/١١/١ ، بشأن مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ .
٣٥	٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

\* وردت لائحة العامة للمجلس اسباباً موجبة جديدة لقانون رخص المهن بدلاً عن السابقة ووزعت في الجلسة .  
انظر الواقع بآخر هذا العدد

## المجلس الوطني

### الاستشاري

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/١١/٢٧ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة السيد : محمد علي بدير . وتغيب من الاعضاء معذوراً السيد عبد الوهاب المجالي .

#### وحضر من الحكومة :

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية
- ٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
- ٣ - معالي السيد احمد الطراونه وزير العدل
- ٤ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وزير الصحة
- ٥ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية
- ٦ - سيادة الشريف غواز شرف وزير الثقافة والشباب
- ٧ - معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة
- ٨ - معالي السيد محمد الدياس وزير المالية
- ٩ - معالي السيد حكمت الساكت وزير الزراعة
- ١٠ - معالي الدكتور سعيد النبل وزير المواصلات .

#### افتتاح الجلسة

##### دولة الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

السيد الامين العام

( ٢ ) تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ -

طلب معذرة مقدم من معالي العضو السيد عبد الوهاب المجالي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة بسبب سفري الى الهند بهمة رسمية .

واقبلوا غائق الاحترام

١٩٧٨/١١/٢١

عضو المجلس

عبد الوهاب المجالي

##### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

ب -

طلب اجازة مقدم من سعادة السيد محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

بسبب اضطراري للسفر خارج البلاد

ارجو التكرم بالموافقة على اجازتي متنبياً لكم وللزلاء التوفيق .

واقبلوا احترامي .

العضو

محمد علي بدير

##### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول اجازتي ؟

الجميع :

موافقون .

هكذا من الأهل

السيد الأمين العام

ج -

طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الله الريماني

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم تحية طيبة

ارجو ان يوافق المجلس على منحي اجازة لمدة اسبوع وذلك بسبب توعك في صحتي .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

د -

طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي البشير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم لاسباب قاهره .

واقبلوا غائق الاحترام

عضو المجلس

علي البشير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول اعتذاره ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

ه -

طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الله الكباريتي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة لاسباب قاهره .

واقبلوا غائق الاحترام

عضو المجلس

عطا الله الكباريتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

٣ - قرار اللجنة المشتركة من

اللجنة القانونية والمالية رقم ٩ - المؤرخ في

١٩٧٨/١١/٢٢ بشأن مشروع قانون ضريبة

الدخل المعدل لسنة ١٩٧٩

السيد المقرر

محمد فرحان عبيدات

قرار رقم ( ٩ )

اللجنة المشتركة

من

اللجنتين القانونية والمالية

في تمام الساعة الخامسة من مساء الاربعاء الموافق ١٩٧٨/١١/٢٢ عقدت اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية واللجنة المالية برئاسة دولة السيد احمد السوروري رئيس المجلس الوطني الاستشاري وحضور الاعضاء :

من اللجنة القانونية : رئيس اللجنة معالي السيد كمال الحجابي ومقرر اللجنة السيد سلمان التفتاه .

والاعضاء السادة : احمد الطراونه ، نائله الرشدان ، جودت السبول ، عبد المجيد الشريدة وعبد الله اخو ارشيدة ومطاهر حكيت .

من اللجنة المالية : رئيس اللجنة معالي الدكتور خليل السالم ومقرر اللجنة معالي السيد محمد الفرحان المبيدات والاعضاء السادة : معالي السيد عبد المجيد حجازي وسعادة السيد مهدي الصرايره .

وحضر معالي وزير المالية السيد محمد الديباس وعطوفة رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء السيد عيسى طهاس وعطوفة مدير ضريبة الدخل الدكتور صالح الخصاونه .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل لسنة ١٩٧٨ الذي اقترته اللجنة المالية بقرارها رقم ( ٣ ) المؤرخ في ١٩٧٨/١٠/٢٨ ومرس على المجلس بجلسته ( ٢٢ ) المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ واقر النسب الواردة في القرار واعادة مشروع القانون مرة اخرى الى لجنة مشتركة من اللجنة القانونية والمالية لاعادة صياغة مشروع القانون :

وقررت اللجنة اعادة صياغة المشروع بالنص التالي :

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ( ١ ) - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٨ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٦٤ ، المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كتاتون واحد .

المادة ٢ - يعمل بهذا القانون المؤقت اعتبارا من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٧٩ .

المادة ٣ - تعدل الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٨ ) من القانون الاصلي باضافة البند التالي اليها :  
الفوائد على اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية .  
ت - كابل الفوائد التي يجنيها حيلة اسناد القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الصناعية .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٢٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - تستوفي ضريبة الدخل عن الدخل الخاضع للضريبة من اي شركة مساهمة حسب المعدلات التالية :

( ٤٥٠ ) اربعمائة وخمسون غلسا عن كل دينار من دخل شركات البنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة .

( ٢٨٥ ) ثلاثمائة وخمسة وثمانون غلسا عن كل دينار من دخل الشركات المساهمة العامة الصناعية .

( ٤٠٠ ) اربعمائة غلس عن كل دينار من دخل الشركات المساهمة العامة والخصوصية الاخرى .

ب - تعتبر الضريبة المستوفاة على هذا الوجه نهائية لا يجوز ردها او تقاصها بمقتضى اي حكم من احكام هذا القانون .

مصدق الأمين العام  
عفتان بعيون

اللجنة المشتركة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المشتركة رقم ( ٩ ) لقانون ضريبة الدخل بعد الصياغة من الناحية القانونية .

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

( ٤ ) متابعة النظر بقرار اللجنة المالية رقم - ٤ - وملحقه المؤرخ في ١٩٧٩/١/١ بشأن مشروع

قانون رخص المهنة

دولة رئيس المجلس

ليتنفصل السيد مقرر اللجنة الى المنصة

السيد مقرر اللجنة المالية

محمد عبيدات

قرار رقم ( ٤ )

اجتمعت اللجنة المالية والادارية صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/١٠/٣٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والمعلوفة السادة : مقرر اللجنة محمد الفرحان عبيدات - عبد الوهاب الجالسي - عبد المجيد حجازي - محمد علي بير - مهدي الصرايره - نعيم الل - ووليد عمشور .

ونظرت في مشروع قانون رخص المهنة لسنة ١٩٧٨ المحال عليها من المجلس الكريم كما اجتمعت مساء يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٨/١١/١ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم والاعضاء ، كما حضر الجلسة دولة رئيس المجلس الوطني ومعالي وزير الشؤون البلدية والقروية ومساعد وكيل الوزارة ونتيجة البحث والدراسات لجبيع مواد المشروع المذكور وبعد شطسب النصوص المكررة فيه قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بعد الحذف والتعديل وبالنص المرتق .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

مصدق الأمين العام

اللجنة المالية والادارية

دولة رئيس المجلس

لحظة معالي ابو احسان ، ان معالي الوزير المختص احضر اسباب موجهة معذلة ، وهي

هكذا من المجهول



تعتمد بشكل نهائي ، ان الاسباب الموجبة القديمة كانت مرفقة مع مشروع القانون ، قبل مجيئه الى هذا المجلس ، وقيل التعديلات التي ادخلت عليه في مجلس الوزراء ، ولهذا ، غارجو اعتماد النص الجديد ، اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على القانون ، مع الشطب وبمسند التعديلات البسيطة التي لا تؤثر على الاحكام الواردة فيه ، غلافضل ان ناتي للقانون وندرسه مادة مادة ، ونسبر فيه للاقرار . ابدأ بنص القانون يا معالي المقرر ابدأ ابو احسان بالقانون .

**قانون رخص المهن رقم ( ) لسنة ١٩٧٨**  
المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**دولة رئيس المجلس**

تفضل معالي الدكتور

**الدكتور محمد عضوب الزين**

اذا سمح دولة الرئيس . قبل البدء بهذا القانون ، اود ان ابدى رأيي من حيث الموضوع نفسه . لقد قلت في الجلسة السابقة مستشهدا بقول جلالة الملك الحسين عند اجتماعه مع رؤساء البلديات والجالس القروية . على مجتمعنا ان يكون منتجا اكثر من ان يكون مستهلكا وبعد قراءة مستفيضة لهذا القانون : اجد لزاما علي ان ابدى رأيي فيه بكلام تفضل به دولة رئيس الوزراء وقال ان الخدمات للبلديات ان اردنا زيادتها فيجب ان نزيد من وارد صندوق البلديات ، ولكنني بعد ان رايت وراى كل واحد قانون رخص المهن الذي هو بين ايدينا غباعتادي ان القانون قانون البلديات ، لم يعمل منذ بدء البلديات واجد فيه نواقص كثيرة ، لامتعادي بان البلديات تعتبر في كثير منها ، مكانا للتوظيف ومكانا للوجاهة اكثر مما هي خدمة عامة للناس ، هذه نقطة ، النقطة الثانية انني اعرف ان جميع البلديات ومعالي وزير البلديات يعرف هذا ، لكل بلدية نظام واحد ، ولذلك اقترح تشكيل لجنة من اعضاء هذا المجلس لدراسة قانون البلديات وان تعمل على نظام موحد لهذه البلديات ، وبعد هذا نستطيع ان ننظر في هذا القانون ، علما بانني اهاب بزملائي اعضاء هذا المجلس بالموافقة على هذا القانون لقناعتي ، بان ما جاء فيه اذا ما تمسور بقانون سنة ١٩٧٢ ليس فيه اجماعا بالحقوق

التي تمرلها البلدية . لذلك ارجو ان اردنا زيادة واردات البلديات فان هذه الاشياء يجب ان تعتبر مكلمة لبعضها البعض ، وشكرا .

**دولة رئيس المجلس**

شكرا ، دكتور ، تفضل جمعه بك

**السيد جمعه حباد**

دولة الرئيس ، كنت اريد ان اعلق على القانون من حيث المبدأ ، الواقع انني اطلمت على القانون ، وعلى الاسباب الموجبة ، وفكرت فيه مليا . واعترف انني احسست بشيء من الصرج امام هذا القانون ، لانني اعرف ان البلديات في حاجة الى التقدير لكي تقوم بواجباتها في خدمة مواطنيها . ولكنني واحد من الذين اتبع لهم ان يشتركوا في عدة ندوات للتنمية ، في هذه الندوات كان هناك اجاباج على الخطورة التي تتاتي من نسررب الريف الى اقليم عمان ، وان الحكومة كما تعرف ، تقوم باجراءات كثيرة لمواجهة هذه الخطورة . انا اعتقد ان هناك ، من - في هذا القانون ، جاء عليها ضرائب او رخص يدفعها ، هذه المهن عليها طابع الخدمات ، الخدمات التي تركز المواطن في مكانه ، وانا اذكر للزميل شفيق زوايده انه طالب بالعدالة ، فما بالنسبة ان المواطن يدفع في عمان ، غلا بد له ان يدفع في الكرك وفي معان وفي غيرها ، انا اعتقد ان العدالة مطلوبة حقا ولكن صاحب المهنة الذي يمارس مهنته في معان ، لا يكسب ولا يدخل اليه الدخل الذي يدخل لصاحب المهنة المماثلة في عمان ، لذلك فائني بهذا المعيار ارجو المجلس ، ان ينظر الى هذا القانون وارجو ان لا نتصور ان زيادة في حجم حي الطفيليه او حي المعانيه في معان ، نحن نريد للطفيليه ان يستقروا اكثر في الطفيليه وفي معان ، بتوفير الخدمات اللازمة وبأغراء اصحاب هذه الخدمات وشكرا .

**دولة رئيس المجلس**

اريد ان اذكر الاخوان الحقيقة ، اننا نضينا جلسة سابقة في بحث حيثيات هذا القانون ، وخرجنا بشيء من الاجاباج انه لا بد ان نستخدم في هذه الجلسة بتلاوته ولكل مضمون ان يبدي رايه في المادة او في الفقرة التي يرى فيها شيء من عدم الموافقة او اقتراح الاخ الدكتور عضوب

**السيد طاهر حكمت**

انني اوافق السيد جمعه حباد ، على ضرورة بحث المفاهيم الاساسية قبل الخوض في تفاصيل مشروع قانون رخص المهن ، واكساد اعتقد اننا جميعنا نسلم انه لا بد من احداث زيادة على الرسوم تأهينا لواردات افضل للبلديات خارج عمان ، ولكنني اعتقد ان زيادة الطفرة هي زيادة غير معقولة في هذه المرحلة ، واقترح ان لا تتجاوز الزيادة في اي بند ٥٠ ٪ .

**دولة رئيس المجلس**

السيد احمد الطراونه . تفضل

**السيد احمد الطراونه**

دولة الرئيس ، النقطة التي اريد ان اتكلم فيها هي نقطة نظام ، بعد ان يجلس المجلس القانون الى اللجنة ، لا يجوز بحثه بشكل عام ، انها يبحث بشكل عام قبل احواله على اللجنة ، لكي يقرر المجلس قبول ذلك القانون او عدم قبوله . طالما ان المجلس قد احال هذا القانون الى اللجنة المالية بمعنى ذلك اننا قبلناه ، وهنا يجب ان نبحث القانون مادة ، مادة ، ونبحث ايضا الرسوم بند ، بند ، وعندها يقرر المجلس ما يراه مناسباً ، ولذلك ارى وطالما ان المجلس قبل هذا القانون ان يوقف المجلس مناقشاته العامة حول هذا القانون وان تدخل في مناقشة القانون مادة مادة ويندا ، بندا .

**دولة رئيس المجلس**

شكرا .. الحقيقة يا طاهر بك ، لا يتعارض النظر في القانون مادة مادة ، مع مبدأ زيادة النسبة لاكثر من ٥٠ ٪ تستطيع انت ان تتسك بهذا الراي من خلال بحث النسب ويكون المجلس هو صاحب القرار .

**السيد طاهر حكمت**

اذا كان التعليل الذي تفضل به دولة رئيس المجلس فهو تعليله ، اما التعليل الذي تقدم به الاستاذ احمد الطراونه مع الاسف غير موافق لما جرى بالمجلس لان ما جرى في المجلس اتفق على انه بمجرد احواله القانون الى اللجنة لا يعني قبوله ، وهذا مبدأ خطير يريد ان يدخلنا فيه بالشكل ، وهو غير مقصود .

ان وزارة البلديات مطالبة بتعديل قانون البلديات اعتقد انه في شيء من هذا في توصيات المجلس ونطلب من وزير البلديات ان ينورنا .

**السيد وزير البلديات**

دولة الرئيس ، اشكر الدكتور الزين على ملاحظاته ، واؤكد للمجلس الكريم بسان وزارة البلديات تقوم الان باعداد مشروع كابل بقانون جديد للبلديات ، يخلف القانون القديم ، بالنسبة للنظام الموحد على ما اذكر وبعد الاطلاع على جميع المخابرات في الموضوع بين رئاسة الوزراء ووزارة البلديات وجدت الوزارة ما بين سنة ٧٥ و ٧٦ قد تقدمت بنظام موحد لصندوق البلديات ورد من رئاسة الوزراء ، وكان هناك طلب بسان توحيد الانظمة بنهج معين لجميع البلديات ، فبدأنا بتنفيذ هذا الطلب ، وقد صدر عدد كبير من الانظمة الموحدة ، مثل نظام المجاري ، نظام مواقف السيارات ، نظام جمع النفايات ، نظام المدارس ، نظام المياه الموحد ، جميع الخدمات الان تعمل لها انظمة موحدة ، ونحن مستمرون في عمل انظمة موحدة لتقديم جميع الخدمات المطلوبة .

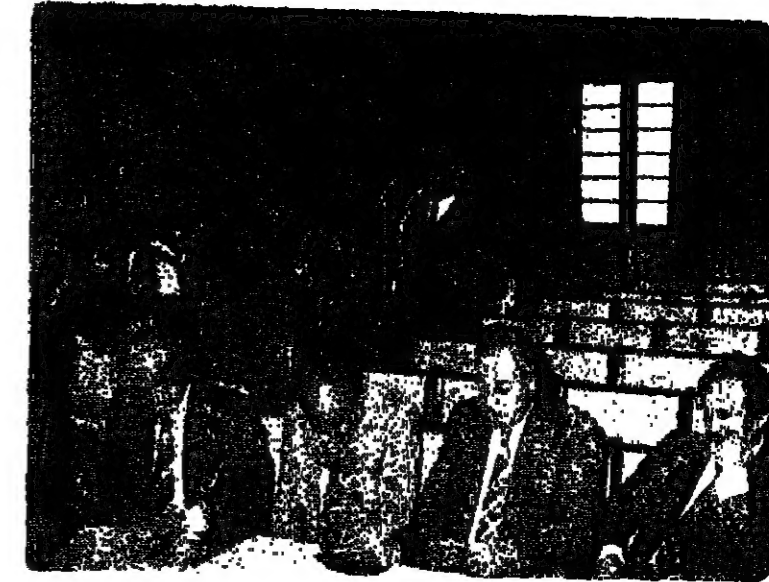
**السيد وصفي مريزا**

تحدث بعض الزملاء بالجلسة السابقة عن قانون رخص المهن والتي تشمل القرى والبلديات وان ارتفاع النسب في بعض الفئات تتسبب في ارتفاع الاسعار والرسوم ، وهذا القول صحيح ، ولكن هذا لا يجوز ان يمنعنا من الموافقة على زيادة رسوم رخص المهن ، لان زيادة الرسوم تساعد في تقديم الخدمات ، واذا قارنا بين القرى التي يقدم لها خدمات عن طريق البلديات والقرى المحرومة منها ، نجد ان هناك فرق واسع من الناحية التنظيمية والصحية والثقافية ، ولا يمكن ان تتوفر هذه الخدمات بدون مساعدة البلديات ماديا من طريق سكان تلك القرى ، الذين يستطيعون من هذه الخدمات مباشرة مع اهتمام وزارة البلديات بالاتفاق مع الجهات المختصة لمنع حصول اي استغلال من قبل اصحاب المهن والتجار للقرى التي لا توجد بها بلديات .

**دولة رئيس المجلس**

طاهر بك .

هكذا من الأشهر



## دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام يريد ان يرد

## السيد احمد الطراونه

أريد ان ارد على رايه . قبول القانون كجدا القانون يختلف عن عدم الموافقة على مواد القانون ، طالما احيل الى اللجنة المالية او احيل الى اللجنة المختصة ، معنى القانون من حيث المبدأ قبل ، انما مواد هذا القانون تغير او تبدل ، او لا يوافق عليها ، ناحية ثانية ، انما مجرد احالة القانون الى اللجنة معنى ذلك ان المجلس قبل مبدئيا هذا القانون ، اما يقره او لا يقره هذا راجع للمجلس .

## دولة رئيس المجلس

يعني هو قبول البحث به لا يعني قبوله على علته . هو مجرد قبول بحث ، والان السيد المقرر ليتفضل ..

## السيد الامين العام

٤ - متابعة النظر بقرار اللجنة المالية رقم ٤ - وملحقه المؤرخ في ١٩٧٨/١١/١ بشأن مشروع قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨

## السيد مقرر اللجنة المالية

## محمد عبيدات

قانون رخص المهن رقم ( ) لسنة ١٩٧٨ المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون رخص المهن لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

على امانة العاصمة وامانة القدس .

سلمان بك .

## السيد سلمان القضاء

في كثير من القوانين تنص على امانة القدس وعلى القدس ، مثل نقابة المحامين ونقابة الصيادلة ونقابة الاطباء ولذلك انا اؤيد الاخ طاهر بضرورة الاشارة الى امانة القدس .

## دولة رئيس المجلس

معالي عبد الرؤوف بك .

## عبد الرؤوف الروابده

انا بتصوري انه اذا استئنيت امانة القدس بطلع ما فيها رسوم . لانه في قانون رسوم لمانة العاصمة وحدها . والان جاء القانون ليغطي باقي البلديات ولذلك اذا استئنيت امانة القدس بطلع ما فيها رسوم .

## دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك .

## السيد احمد الطراونه

٥ - لا . لا . هو في قانون البلديات اينما ذكرت امانة العاصمة تذكر امانة القدس . لكن قد يكون رأي المشرع هنا انه لا يريد ان يزيد رسوم رخص المهن بالقدس بالنسبة الى ظروفها الموجودة الان ، غلا نرغب في زيادتها ولذلك اذا شطب لا يعني ذلك نسيان القدس انما يعني ذلك اننا لا نريد ان نزيد الضرائب ورخص المهن على مدينة القدس .

## دولة رئيس المجلس

طاهر بك .



## السيد طاهر حكمت

يا سيدي اريد ان اخالف السيد احمد الطراونه على تفسيره لان امانة القدس هي بلدية وعندما يصدر قانون يخضع كافة البلديات لمثل قانون رخص المهن دون ان يستثنى امانة العاصمة وامانة القدس منها ، لهذا يعني ان القانون يطبق ايضا على امانة القدس ، فان اقتراحي الذي اتقدم به هو ان نقول - اي بلدية او مجلس قروي باستثناء امانة العاصمة وامانة القدس وتبقى القدس حكمها محكومة بقانونها القديم .

## السيد عبد الرؤوف الروابده

اذا المبدأ زيادة الرسوم ، بلدية نابلس وبلدية القدس وبلدية الخليل مشمولة ، وليس المبدأ انقاص او زيادة ، انما امانة العاصمة ، صدر لها قانون موحد ، يحدد رسومها ، اذا استئنيت القدس هنا تصبح بلدية القدس بدون رسوم ، لان هذا النقي قانون الرسوم القديم ، ما دام امانة العاصمة لها قانون ، فبقى القدس بدون رسوم .

## دولة رئيس المجلس

هل موضوع القدس يا معالي الوزير ، ما هو الوضع .

## السيد وزير البلديات

دولة الرئيس، الحقيقة ان معظم القوانين التي تصدر تتحاشى ذكر اسماء مدن لاسباب كثيرة ونحن نركز على مراكز محافظات ، مراكز الولاية مراكز اقصية ، وانا اؤيد الاخ ابو مضام انه اذا وضعنا كلمة امانة القدس هنا ستصبح بدون قانون لان القانون القديم سيلغى بموجب هذا القانون عند صدوره .

## دولة رئيس المجلس

كمال بك الدجاني

## السيد كمال الدجاني

اعتقد ان الحل يكون اذا وضعنا امانة القدس او اية بلدية او اي مجلس قروي باستثناء امانة العاصمة وينتهي الاشكال وتكون خاضعة لهذا القانون ويكون هذا وضع صريح وينتهي الاشكال .

## دولة رئيس المجلس

اذن يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

## الجميع

موافقون .

هكذا من الأهل



**السيد المقرر محمد عبيدات**  
رئيس البلدية ، رئيس المجلس البلدي

أو من يفوضه .

**دولة رئيس المجلس**

تضي الأمر

أحمد بك .

**السيد أحمد الطراونه**

هنا ، لو أننا نضيف عليها ، ما دينا تد وضعنا في تعريف المجلس البلدي مجلس أي بلدية أو لجنة بلدية أو المجلس القروي ، رئيس البلدية رئيس المجلس البلدي أو من يفوضه أو رئيس المجلس القروي لأنه سكتنا عن المجلس القروي من يظلمه .

**دولة رئيس المجلس**

عبد الرؤوف بك .

**السيد عبد الرؤوف الروابده**

لا ، لا ، يمثله محاسب المالية ،

**السيد أحمد الطراونه**

لا ، اسمح لي ، عندما عرفنا المجلس البلدي هو كل بلدية أو مجلس قروي ، عند الرئيس نقول رئيس البلدية أو رئيس المجلس القروي .

**دولة رئيس المجلس**

عبد الرؤوف بك .

**السيد عبد الرؤوف الروابده**

اليوم ، أريد أن اختلف مع أبو هشام وأحل محل عبد الله الريماوي ، يظهر أن أبو هشام لم يقرأ باقي القانون ، خارج حدود البلدية يتولى محاسب المالية ، لأنه رئيس المجلس القروي لا يوجد عنده أجهزة يقوم فيها بتنفيذ هذا القانون فهناك مادة وأردة ، خاصة نقول ، محاسب المالية المادة ٣ - يتولى محاسب المالية جميع الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية لتطبيق أحكام هذا القانون ما في عند المجلس القروي أجهزة .

**دولة رئيس المجلس**

دكتور خليل .

**الدكتور خليل السلام**

أظن أن ما يقوله الأخ الزوابده لا علاقة له بالموضوع مطلقاً . المجلس البلدي مرعيت ، مجلس أي بلدية أو لجنة بلدية ، أو مجلس قروي

يعد هذا التعريف أينما وردت كلمة المجلس البلدي أنها تعني الثالث ، تعني المجلس القروي ، أو لجنة البلدية ، ولذلك عندما قلنا رئيس البلدية رئيس المجلس البلدي ، فتحت المجلس البلدي ينضوي رأساً مجلس أي بلدية أو بلدية أو مجلس قروي ، فمعنى هذا التعريف أن نستعمل التعريف لأغراض الاختصار بالكلام بحيث يشمل التعريف جميع الأشياء المعروفة تحته ، بمعنى التعريف صار مباشرة ، وهذا هو الهدف من التعريف ، ولذلك لا حاجة لمزيد من الكلام .

**دولة رئيس المجلس**

كمال بك .

**السيد كمال الدجاني**

أؤيد كلام الدكتور خليل ، أنها اعتراض على كلمة أو من يفوضه ، المجلس البلدية فيها رئيس مجلس بلدي ونائب رئيس ، ففي حالة غيابيه يحل محله نائب الرئيس ، لممارسة صلاحياته ، ولكن التعبير هنا لا يجوز هنا أن ندع رئيس البلدية يفوض أي موظف لاستعمال صلاحياته ، فاعتراضي على كلمة أو من يفوضه ، التفويض يجوز للتفويض فتضعها في مادة التفويض أما باستعمال الصلاحيات فهناك نائب الرئيس يتولى هذه المهمة ، ولذلك اقترح شطب كلمة أو من يفوضه هنا .

**دولة رئيس المجلس**

ما هو رأي القانونيين للنقطة التي أثارها

كمال بك ؟

**السيد أحمد الطراونه**

ما ظل للقانونيين رأي .

**دولة رئيس المجلس**

لا . نحن نريد أن يستقر المجلس برأي القانونيين . يعني لا نريد التناقض في هذا الأمر أبو عصام .

**السيد محمد علي بدير**

الراي جاء من قانوني فوافقه .

**دولة رئيس المجلس**

طاهر بك .

**السيد طاهر حكمت**

أنا أؤيد الرأي الذي تفضل به كمال الدجاني على ضرورة حذف أو من يفوض لأنها تعني أملاء صلاحية مطلقة لرئيس المجلس البلدي لأن يفوض

بالتعاون ، ولا يجوز التفريط فيها ، وهناك رئيس ، نائب رئيس ، دائماً للمجلس القروي والبلدي ، ولذلك أفضل أن نقول أو من يقوم مقامه .

**دولة رئيس المجلس**

السيد طاش

**السيد شمس الدين طاش**

هناك في قانون البلديات مادة تجيز للمجلس البلدي تفويض أي موظف للقيام ببعض الصلاحيات التي يخولها المجلس له . وبإمكان البلدية التي تواجه ضغط من ناحية الرخص أن تفوض موظف لهذه الغاية .

**دولة رئيس المجلس**

السيد نائلة الرشدان

**السيدة نائلة الرشدان**

أؤيد ما تفضل به كمال بك الدجاني في أن نقول رئيس البلدية أو من يفوضه .

**دولة رئيس المجلس**

أنا أختص أن النقطة التي أثارها الأستاذ طاش باعتباره رئيس بلدية ورئيس لجنة سابق ، ربما تكون في قانون البلديات ، مثل هذه الصلاحية

**السيد أحمد الطراونه**

هذا القانون منفصل عن ذلك القانون وليس له علاقة ، هو يملك الصلاحية بقانون البلديات لكن قد لا يملكها في القانون هذا ، لا يجوز أن نمكس قانون على قانون ، لذلك أحسن حل أن نقول رئيس البلدية أو من يقوم مقامه وينتهي معنا الإشكال .

**دولة رئيس المجلس**

طاهر بك .

**السيد طاهر حكمت**

أنا حلي أكثر اختصاراً من حل الأستاذ أحمد الطراونه ، نكتفي بكلمة رئيس المجلس البلدي لأنه من يقوم مقامه هو بحكم القانونيين يمارس كافة صلاحياته ، فذكر كلمة من يقوم مقامه تزيد . لأن نائب الرئيس بحكم القانون يقوم محله . ورئيس المجلس البلدي كافي .

**دولة رئيس المجلس**

السيدة انعام

أي كان ، وهذا أمر غير معقول وغير ممكن .

**دولة رئيس المجلس**

معالي الدكتور عبد السلام باشا

**السيد عبد السلام المجالي**

في حالة قد لا يكون في بعض المجالس البلدية أو القروية قد لا يكون فيها نائب لماقترح أن تكون رئيس المجلس البلدي أو من يفوضه المجلس البلدي

**دولة رئيس المجلس**

أحمد بك .

**السيد أحمد الطراونه**

أهل لكم الإشكال بدل يفوضه ، رئيس البلدية أو من يقوم مقامه ، لأنه في حالة غيابيه لا بد من واحد يحل محله ورئيس البلدية طالما أنه قرأه رئيس البلدية ، أو من يقوم مقامه ، أجعل التفويض ، بنفس الوقت يقوم بالتنفيذ والعمل لا يتعطل .

**دولة رئيس المجلس**

عبد الرؤوف بك .

**السيد عبد الرؤوف الروابده**

الصلاحيات الموجودة في هذا النظام لرئيس البلدية صلاحيات شكلية ليست صلاحيات إدارية . بحيث أنه تخاف على صلاحياته ، هناك بلديات كبيرة ، مثل بلدية الزرقاء ، هل المطلوب من رئيس بلدية الزرقاء أن يصدر مئة ألف رخصة ويوقع مئة ألف رخصة ، ويتقدم له ويرأها كلها ، هذه شكلية قد يفوض المدير المالي عنده رئيس قسم المحاسبة ، في البلديات الكبيرة ، بلدية أريد بلدية الزرقاء هذه البلديات الكبيرة لا يمارس هذه الصلاحيات فيها ، رئيس البلدية لأنه صلاحيات شكلية ، ثباتاً .

**دولة رئيس المجلس**

كمال بك مرة ثانية . لأنه هذه الناحية القانونيين يحكمونها فيها .

**السيد كمال الدجاني**

في صلاحيات الرئيس أنه ينقل مهنة من مكان إلى آخر ، ففي عنده صلاحيات مهمة ليست فقط شكلية ، المسائل الشكلية تضعها بالمصادرة نفسها أو من يفوضه ، لكن في المسائل الرئيسية لا يجوز له صلاحية نقل مهنة من محل إلى آخر ، له أن يهول صاحب المهنة سنتين حتى ينقل لمكان آخر ، لذلك اعتراضي على إن الصلاحيات مهمة

هكذا من الأشهر

**السيدة انعام الحفني**  
دولة الرئيس ، أنا لست قانونية ولكن من منطلق المنطق أرى أنه هنا مجال تعريض الشخصيات أو المفردات ، فأرى أنه لا ضرورة في مجال التعريف بإيراد من يفوضه لأنه عند إعطاء الصلاحيات للرئيس يقوم بها من يفوضه الرئيس .

**دولة رئيس المجلس**  
تنسحب على الذي يقوم مقابلته . إذن نشطب كلمة من يفوضه ، من يوافق على ذلك ؟

**الجميع :**

موافقون .

**دولة رئيس المجلس**

جودت بك .

**السيد جودت السبول**

ما دام تعريف المجلس البلدي ينص على أن ذلك يعني أمانة القدس ومجلس أي بلدية أو رئيس بلدية فأرى أن ينص في التعريف على رئيس البلدية أو رئيس المجلس البلدي أو مجلس البلدية . ما دنا قد تعرضنا في التعريف للمجلس البلدي . وقلنا مجلس أي بلدية أو مجلس بلدية

**دولة رئيس المجلس**

كمال بك .

**السيد كمال الدجاني**

إذا سمحتم ، في القانون يضعون لجنة البلدية لتقوم مقام البلدية ، لكن يبقى رئيس اللجنة لا نقول له رئيس لجنة البلدية نقول له رئيس المجلس البلدي ، يبقى رئيس بلدية . التعريف بوجود ، المجلس البلدي ، مجلس أي بلدية أو لجنة بلدية ولذلك رئيس البلدية يكون رئيس المجلس البلدي ، تبقى منطقة البلدية ، منطقة البلدية ، نحن نقول حدود البلدية التنظيمية ليس عليها اعتراض ، أما المجلس القروي ليس له حدود تنظيمية ، لا يوجد حدود تنظيمية في قانون تنظيم المدن والقري ، المجلس القروي داخل البلد فقط ، وإذا سمح لنا وزير البلديات أن يبدى رأيه بهذا .

**دولة رئيس المجلس**

معالي الوزير ، يعني ما هو تعاونكم منسج المجلس القروي من حيث التنظيم حتى نصل إلى نتيجة .

**السيد وزير البلديات**  
جميع المملكة . الآن معلنة منطقة تنظيمية كاملة لذلك نأقري فيها مناطق تنظيمية والبلديات فيها مناطق تنظيمية ، والمجالس القروية المعروفة في حدود ، مخطط هيكل لكل قرية وكل مدينة وأيضا في حدود بلدية ، الفرق بينهما الآن لأنه معلنة تنظيمية وتابعة للمجلس البلدي أو القروي فالمناطق كلها الموجودة حول البلدية ، سواء كانت ضمن المخطط الهيكلي أو خارج المخطط الهيكلي فيها من صلاحيات رئيس المجلس أو رئيس بلدية أو من يفوضه .

**دولة رئيس المجلس**

معالي أبو هشام

**السيد أحمد الطراونه**

التنظيم المقصود فيه هو التنظيم الذي تتره الوزارة وتقره السلطات المسؤولة إلى الآن الوزارة قائمة في تنظيم المملكة ككل ، وصل التنظيم إلى أماكن وأماكن لم يصل لها . فإذا قلنا حدود البلدية التنظيمية ، معنى ذلك أن أي مجلس قروي غير منظم لا يشمل هذا القانون ، فهل معالي الوزير يقول أن المجالس القروية الموجودة بالمملكة كلها أو البلديات وصلها التنظيم ، إذا ما وصلها معنا نشطب كلمة التنظيمية ونكتفي بالحدود ، حدود البلدية المقررة حتى انشأت بلدية أو مجلس قروي ، الآن هل وصل التنظيم إلى كل مكان ، هذا هو السؤال الموجه لمعالي الوزير .

**دولة رئيس المجلس**

معالي الوزير

**السيد وزير البلديات**

القرية ، عندما يعلن عنها كمجلس قروي بموجب قانون تنظيم وإدارة القري يعلن من كل الأحواض أنها داخل التنظيم . لذلك أي بناء ضمن هذه الأحواض سواء كانت داخل حدود المنطقة التي تحدث عنها الأخ أبو هشام أو خارجه ، هي من ضمن صلاحيات المجلس ، والذي لم يصله التنظيم هو تحت التنظيم وتعتبر منطقة تنظيمية ولو لم تنظم .

**دولة رئيس المجلس**

المهندس شفيق زوايده .



**السيد شفيق زوايده**

عفا ، أنا عندي معرفة في هذه الشغلة ، لكل بلدية حدودين ، الحدود التنظيمية هي الحدود التي تفضل فيها معالي الوزير ، ممنوع البناء فيها إلا بترخيص ، والحدود المنظمة معملا والتي يقصدها أبو هشام ، اسمها حدود بلدية . لكل بلدية لها حدين ، الحدود البلدية والحدود التنظيمية .

**دولة رئيس المجلس**

طاهر بك .

**السيد طاهر حكمت**

ما دام أن هنالك نومان من الحدود للبلدية فأرى أن كلمة حدود البلدية التنظيمية لم تعد واضحة إزاء هذا التفسير . وأنا أيضا أشارك الرأي بالقول بأن هنالك نومان من الحدود . حدود بلدية وحدود تنظيمية ، الحدود التنظيمية يعلن عنها ، بموجب قرارات محددة ولها أصول وإجراءات معينة أي ليست كل حدود بلدية هي حدود تنظيمية ، ولذلك أرجو أن توضح هذه النقطة من ناحية هذا الأمر .

**دولة رئيس المجلس**

المهندس شفيق زوايده

**السيد شفيق زوايده**

هذه الحدود موجودة في الخرائط التنظيمية لأي بلدية ، والخرائط الهيكلية للبلدية نفسها ،

فلا تحتاج إلى توضيح كل حدود بلدية نهائيا ستكون حدود تنظيمية في آخر المطاف ، بعد أن يتم التنظيم فيها كلها .

**دولة رئيس المجلس**

دكتور عضوب الزين .

**الدكتور محمد الزين**

توضيحا لكل الكلام الذي تفضل به معالي الوزير ، وردا على كلام أبو هشام ، معظم المجالس القروية في المملكة صوّتت جويًا وموضوع عليها جميع الأبنية وهي الآن في لجنة التنظيم العليا لهذا الأمر . أما النقطة الثانية هي أنه لا يمكن لأي واحد أن يعمل رخصة لشركة أو مطعم إلا إذا كان داخل حدود البلدية التنظيمية ، أما خارج الحدود البلدية لمسؤولية وزارة البلديات وليست البلدية . لكن داخل حدود البلدية التنظيمية تكون مسؤولية البلدية .

**دولة رئيس المجلس**

أبو عصام

**السيد محمد علي بدير**

كل ما أعلمه حتى الآن أنه كلما التت بلدية في أي قطعة من المملكة يعلن مجلس الوزراء حدودها بالجريدة الرسمية ، فإلا فقل أن نقول الحدود التي قررت من قبل مجلس الوزراء لهذه البلدية ، لأن هناك حدود ليست داخلة بالتنظيم ، وتنظيم متجاوز الحدود الائتلاف بوجوده .

هكذا من الأشغال



دولة رئيس المجلس  
السيد طاش

## السيد شمس الدين طاش

بالنسبة للحدود تصدد بموجب قانون البلديات ، أما التنظيم فهو مناطق التنظيم وليست حدود بل مناطق تنظيمية بموجب قانون التنظيم ولذلك اذا وصفا مناطق التنظيم محل الاشكال ، حدود البلدية ومناطق التنظيم هي مناطق تنظيمية وليست حدود .

## دولة رئيس المجلس

السيد شفيق زوايده

السيد شفيق زوايده  
انا اقترح ابقاء النص كما هو

## دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل السالم

اثنى على الاقتراح لانه ما في مجال للاشكال لانه نحن ناصدين ان نوسع المناطق بحيث تشمل الرخص ، اوسع رقعة من الارض لمنطقة بالبلد او بالبلدية ، فمن هنا اي تعديل سيبيء الى روح القانون وانفكر ان النص كامل ويوافق القرار ونرجو ان يصوت عليه .

## دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على ذلك ؟

## اصوات :

موافقين .

لا يا سيدي اذا سمحتوا .

## السيد كمال الدجاني

انا الذي طرح السؤال ، ولحد الان لم اخذ الجواب ، اذا سمحتم ، انا الذي امره كما غري يعرف ، ان لكل بلدية حدين ، الحدود البلدية والحدود التنظيمية والتنظيمية تمهيدا لادخال هذا الجزء في البلدية لكن لحد الان ما اخذت جواب بالنسبة للقرى ، بالقرى لا يوجد حدين ، بالمدن في مدنا حدين ، ولا يوجد حدود تنظيمية في نفندا حدود قرية . من هنا سؤالي . ولسم اخذ جوابكم .

## دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

## السيد سلمان القضاء

كما تفضل معالي الوزير في القرى عادة ، عندها يؤسس مجلس تروي في اية قرية يقال قرية كذا والاحواض كذا وكذا ، وعملية التحصيل وعملية اقامة البناء والمهن هذه يقوم مقام المجلس القروي محاسب البلدية . ما في اشكال . في تنظيم اقليم بعيد المدى سوف يصدر . وهذا برائي لا يعارض وليس من الضروري توضيح حدود القرية .

## دولة رئيس المجلس

شفيق بك .

## السيد شفيق الزوايده

من قرا القانون ووصل الى المادة ( ١٠ ) التي تقول : - تصدر الرخصة لاي مهنة في الاماكن المخصصة لها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الذي هو فيه المخططات الهيكلية لاي منطقة والذي يسأل ، عنه كمال بك ، هذا يحدد بموجب مخطط بقانون التنظيم وليس بقانون رخص المهن .

## دولة رئيس المجلس

شكرا .

اذن المجلس وافق على النص كما هو ،

## دولة رئيس المجلس

... اكمل يا معالي المقرر

## السيد مقرر اللجنة المالية

المهنة اي صناعة او حرفة او تجارة او اي عمل اخر مما يخضع للرسم او يعفى منه بقتضى احكام هذا القانون .

الرخصة رخصة ممارسة المهنة الصادرة بقتضى احكام هذا القانون ،

المحل اي مكان مخصص لممارسة المهنة في منطقة البلدية او خارجها .

الشخص اي شخص طبيعي او معنوي الشركة اي شركة كما هي معرفة في

قانون الشركات المعمول به ، الوكيل التجاري او الوكيل

بالمعمولة والممثل التجاري سواء كان البيع او العمل لحسابه او لحساب من يمثل .

الوسيط كل من يتعامل مهنة التوسط في اجراء العقود والمعاملات دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .

البلدية في المنطقة الواقعة ضمن البلدية ام المجالس القروية ، فقط تصعب بالنسبة لخارج حدود البلديات ، بش مناطق التنظيم اوسع ، ام انها تعني مناطق المجالس القروية .

## السيد وزير البلديات

الوضع الحالي خارج حدود مناطق التنظيم المسؤولة عنها وزارة الشؤون البلدية والقروية الوزارة ، لا يوجد لها جهاز جباية انما وزارة المالية تقوم بالجباية عنها بالجباية والمقصورة هذه خارج حدود البلديات ، نس التعريف .

## دولة رئيس المجلس

كمال بك .

## السيد كمال الدجاني

الافضل ان نقول على القرى التي ليس بها مجالس قروية ، طالما اننا استعملنا كلمة قرى

## الدكتور خليل السالم

انا اؤيد كلام كمال بك ، في هذه النقطة ، وان لا نستعمل التضاريس في هذه الناحية ، وكلية مناطق مثلا قال معالي وزير البلديات هي الحل الافضل واؤيد كمال بك باستعمال المناطق التي ليس بها مجالس بلدية .

## السيد سلمان القضاء

من حيث المبدأ والهدف ، وارد ان محاسب المالية يتولى الجباية بالنيابة عن وزارة البلديات ، وعن القرى ، وهذه بتعمل نقول لمجلس الوزراء ان يوزعها ، اما عن طريق المحاسب فهذا موضوع اخر . هذه الرخص تصرف لمصالح هذه القرى ، حتى تشجع هذه القرى على اقامة صناعات بها . وهذا من حق القرى ان تستفيد من الرسوم ايضا فيكون محاسب المالية امين على هذه .

## دولة رئيس المجلس

السيد حماد المعايطة

## السيد حماد المعايطة

اقترح ان توزع عوائد هذه الرسوم على القرى التي لا يوجد بها مجالس بلدية ، وان توضع في صناديق في المحافظات من اجل تحسين هذه القرى ولاستغلاله في مشاريع تستفيد منها هذه القرى .

المستودع المتصل مكان خزن البضائع المتصل بالحل ولا تجري فيه المعاملات التجارية .

المستودع المنفصل مكان خزن البضائع المنفصل من الحل ولا تجري فيه المعاملات التجارية

تاجر الجملة المستورد او التاجر الذي يبيع بالجملة لتجار المرق .

الالة الميكانيكية اي آلة تدار بالضغط البخاري او القوة الكهربائية التي تزيد طاقتها عن سار واحد .

الركبة الباص او سيارة شحن البضائع وصهاريج النقل والسيارات التلاجلات .

السيارة سيارة نقل الركاب المرخصة التي لا تزيد حمولتها على ثمانية اشخاص عدا السائق .

المادة ٣ - يتولى محاسب المالية جميع الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية لغايات تطبيق احكام هذا القانون بالنسبة للاماكن التي تقع خارج مناطق البلديات وتوزع حصيلة هذه الرخص على القرى التي ليس بها مجالس بلدية او قروية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على نصيب الوزير .

## دولة رئيس المجلس

كمال بك .

## السيد كمال الدجاني

الظاهر ان المادة ( ٣ ) تشير الى اعطاء الصلاحية الى المجالس البلدية ، وهل هذا يعني ان محاسب المالية هو الذي سيتولى تحصيل الضريبة بالمنطقة الواقعة بين حدود البلدية والواقعة في التنظيم ، والمادة ( ٣ ) تقول ( يتولى محاسب المالية جميع الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية لغايات تطبيق احكام هذا القانون بالنسبة للاماكن التي تقع خارج مناطق البلديات وتوزع حصيلة هذه الرخص على القرى التي ليس بها مجالس بلدية او قروية بقرار من مجلس الوزراء وبناء على نصيب الوزير ) . نحن قلنا سابقا ان حدود البلديات هي الحدود الملن منها ، ولها هيكل تنظيمي ، مناطق التنظيم اوسع ، هل هذا المعنى ان يتولى محاسب المالية صلاحيات رئيس

هكذا من المصطلح



**دولة رئيس المجلس**  
معالي أحمد بك

**السيد أحمد الطراونه**

ان محاسب المالية فيما يتعلق بالمجالس القروية ، اصل القانون بالنسبة للبلديات تكون فيه الخدمة بمقدار ما دفع من رسوم يعني عائدات الرسوم من الرخص تجمع هذه الحصيلة وتوزع على القرى ، وهذا يمكن ان تحصل من قرينة مبالغ كبيرة ، وان هناك قرية لا تشاركها ولهذا فليكن الغنم بمقدار القرم ولهذا ارجو من معالي الوزير تفسير هذه النقطة ، لانه هنا نأخذ من قرية ونعطي الى قرية اخرى .

**السيد وزير البلديات**

المجالس القروية تجبي بنفسها ، بقى عندنا القرى الصغيرة جدا ، وحتى تستفيد هذه القرى يجبي عنها محاسب المالية ، ثم ان هناك صناعات كبيرة على الطريق الصحراوي وسوف نأخذ منها رسوم ونوزعها على القرى التي لا تستفيد من مآبور المالية ، والتي ليس لها اي مورد . نحن غايثنا ان تستفيد هذه القرى ، اما المجالس البلدية والقروية فهذه تتوزع العائدات بنفسها ، في الطريق الصحراوي في مدن كثيرة . هذه هي التي يجيبها مآبور المالية ، المجالس البلدية قامت الوزارة وخضعت لها خمسة الاف بالاضافة الى ما تحصله القرى .

**السيد أحمد الطراونه**

( يتلو النص ) وان لا يشارك فيه مجلس اخر واذا كان هناك خدمة ، ما يجيبه المجلس القروي لا يجوز ان يوزع الا على المجلس القروي

**دولة رئيس المجلس**

عبد الرؤوف بك .

**السيد عبد الرؤوف الروابدة**

عندنا مجالس قروية تجمع لها وزارة البلديات ، ومجالس بلدية تجمع لنفسها .

**السيد كمال الدجاني**

نحن نتنازل على ولا شيء ، ولا شيء في

**السيد عبد الرؤوف الروابدة**

انا اشارك الدجاني ،

« وهنا حضر دولة رئيس الوزراء »  
وجلس على مقعده المخصص .

**دولة رئيس المجلس**

تفضل دكتور عضوب

**الدكتور محمد عضوب الزين**

اقترح ان توزع العائدات داخل الوحدة الادارية الواحدة .

**الدكتور خليل السالم**

المشكلة التي القاها معالي الاخ ابو هشام غير واردة ، لان الاراضي التي تحدث عنها هي التي تقع ما بين حدود المناطق البلدية ، بالنسبة للاقتراح اري ان توزع هذه الحصيلة على صندوق تحسين القرى . هذه النقطة للجنة بحثه . غرؤي ان لا يقيد مجلس الوزراء بهذا التوزيع . بل ان تترك الحرية ولكنني لا اري غائدا من ذكر صندوق تحسين القرى .

**دولة رئيس المجلس**

كمال بك .

**السيد كمال الدجاني**

اذا نظرنا للقانون ، ما في اي شيء لتحصيل القانون ، يفرض التحصيل على هذه القرى ، هي داخل التنظيم .

**السيد رئيس الوزراء**

الغاية من القانون هي العدالة .

**الدكتور محمد عضوب الزين**

يا سيدي في من الناس من يستطيع ان يوصل طلباته الى المسؤول لذلك اري ان يتوزع داخل الوحدة الادارية .

**السيد عبد الرؤوف الروابدة**

هذه الحصيلة التي ستجنيها من القرى التي ليس لها مجالس قروية ايضا راجع

**السيد رئيس الوزراء**

الدولة دائبا تدهم وتزيد من هذا الدعم .

**دولة رئيس المجلس**

ابو هشام

**السيد أحمد الطراونه**

استفسار من معالي الوزير ، الرخص هذه تحدت بموجب القانون في البلديات ، لكن هل في هذا القانون رخص على اي مهنة خارج حدود البلديات .

**السيد وزير البلديات**

في تعديل ، سوف نشطب في منطقة البلدية لشمل كافة الماكلة .

**السيد أحمد الطراونه**

ما قلت انه في عندنا البلدية ، بتدفع رسوم وكذلك اي حرفة خارج المجلس القروي او البلدية .

**السيد وزير البلديات**

ما قلنا سوف نقوم بالتعديل ونحذفها .

**دولة رئيس المجلس**

معالي المقرر

**السيد مقرر اللجنة**

( يتلو المادة ٤ )

**السيد مقرر اللجنة**

المادة ٤ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة ، لا يجوز لاي شخص ان يتعامل اي مهنة في منطقة البلدية او خارجها ما لم يحصل على رخصة بذلك ويدفع الرسم المستحق عليها وفقا للجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون .

ب - معنى من الحصول على الرخصة ومن دفع الرسم جميع الذين يتعاملون المهنة الدرجة في الجدول ( ٢ ) الملحق بهذا القانون او الذين يخضعون لقانون رسوم خدمات المكاتب المهنية .

ج - يضع الوزير التعليمات والشروط الخاصة باصدار الرخص بمقتضى احكام هذا القانون ، وتنتشر في الجريدة الرسمية .

**السيد وزير البلديات**

حذف منطقة البلدية .

**دولة رئيس المجلس**

دكتور خليل بك

**الدكتور خليل السالم**

حالا للاشكال لا بد ان يتم باحدى طريقتين . اما شطب منطقة البلدية كما قال معالي الوزير وبذلك يشمل الملكة كلها ، او نقول في منطقة البلدية وخارجها . ونحن بهذا شملنا ايضا المناطق التي تخضع للباد ( ٣ ) . وانا اري ان اضيف هنا فكرة ، عند تعريف الفئات ، هذه المناطق لم نضع لها فئات محددة . الشيء الثاني ، تشمل المجالس القروية والمناطق خارج منطقة البلدية بدل شطب العبارة . ان نقول في منطقة البلدية وفي خارجها . وهي من صلاحية محاسب المالية ، افضل ذكر الجهتين وانا افضل محاسب المالية ، نقول في منطقة البلدية . لاذها من صلاحية رئيس البلدية وفي خارج المنطقة من مسؤولية المحاسب

**دولة رئيس المجلس**

سلمان بك

**السيد سلمان القضاء**

انا اؤيد ما تفضل به معالي الوزير وهو حذف كلمة البلدية ، ونكتفي بالهيئة لانها كلمة مطلقة عندما تصل الى الفئات تضع ما هو خارج المنطقة ، وارجو شطب كلمة في منطقة البلدية فقط .

**دولة رئيس المجلس**

أحمد بك

**السيد أحمد الطراونه**

التعريف دائبا جزء من القانون ومثلها تفضل معالي الوزير ، اذا شطبنا البلدية يبقى التعريف ناقص ، ومعنى ذلك اننا خالفنا التعريف اما اذا اضمننا منطقة البلدية او خارجها عندها

هكذا من الأشهر

نستطيع ان نحصل ، ممكن ان نضيف ، ولكن ازالة كلمة البلدية لا تعني انها تشمل المملكة .

**دولة رئيس المجلس**  
سلمان بك

**السيد سلمان القضاء**

هذا الاقتراح يرجعنا الى المادة ( ٢ ) حتى لا يبقى تعارض بينها وبين المادة ( ٢ ) وفي تعريف الرخصة .

**السيد جودت السبول**  
نضرب كلمة البلدية

**السيد احمد الطراونة**  
بلدية او خارجها

**دولة رئيس المجلس**  
هل هذا موجود في التعريف بالمادة ( ٢ ) مكتوب في منطقة البلدية ؟

**السيد سلمان القضاء**  
عبارة في منطقة البلدية .

**السيد احمد الطراونة**  
على فرض انه اذا واحد فتح مطعم في جرش ، وواحد خارج جرش .

**دولة رئيس المجلس**  
نريد النص الذي يوضح الامر .

**السيد سلمان القضاء**  
انا اخالف ابو هشام

**السيد احمد الطراونة**  
لو فرضنا انه واحد فتح محل على الجسر والجسر منطقة وليس له مجلس بلدي .

**السيد عبد الرؤوف الروابدة**  
دولة الرئيس - حتى لا نستمر في النقاش النهائي ، اقترح ايقاف النقاش وطرح الموضوع بالتصويت .

**دولة رئيس المجلس**  
احمد بك

**السيد احمد الطراونة**  
نحن عرفنا اين سوف تدفع الرخص واذا شطبنا كلمة البلدية ، ضاع المحل الذي سوف تدفع غيبه .

**السيد شفيق زوايدة**  
انني على ذلك

**السيد جودت سبول**  
انني على اقتراح سلمان

**دولة رئيس المجلس**  
من يوافق على هذه العبارة في منطقة البلدية او خارجها .

**السيد جودت السبول**  
الشطب من مرة افضل حتى يستقيم المعنى

**دولة رئيس المجلس**  
الهدف واحد

**دولة رئيس المجلس**  
جمعة حماد

**السيد جمعة حماد**  
منذ بداية المناقشة ، والنقاش ياخذ صفة قانونية بحتة ، وارى توليف لوقت المجلس ان يجتمع الاخوان ، اعضاء اللجنة القانونية من جديد ، ويتدارسوا الامر لانه هذا من اختصاص اللجنة القانونية .

**دولة رئيس المجلس**  
دكتور مفسوب

**الدكتور محمد مفسوب الزين**  
الفترة - ج - تقول : -  
يضع الوزير التعليمات والشروط الخاصة باصدار الرخص بمقتضى احكام هذا القانون وتنشر في الجريدة الرسمية .

**دولة رئيس المجلس**  
سلمان بك

**السيد سلمان القضاء**

الاستاذ طاهر حكمت اثار نقطة في قانون رخص المهن الاول ، وابو هشام اثار نقطة النص يقول ، كل شخص يدفع رسوم بموجب قانون اخر يعنى من رسوم المهن ، وصدر قانون جديد ان هؤلاء يدفعوا رخص ، فاصبحنا ندفع رسوم ثم طبق هذا قبل هذا، ولذلك انني على رأي الاخ طاهر . جميع الاشخاص الذين يدفعون رسوم اخرى .

**دولة رئيس المجلس**

دولة رئيس الوزراء

**السيد رئيس الوزراء**

اذا سمحتم ان تتم نقطة نقطة ، ان با اثاره الاخ طاهر . في شيء اسمه رسوم خدمات وفي شيء اسمه رسوم رخص المهن ، والواتع نحن سميناها رسوم خدمات مكاتب المهن وهذا صدر في قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية ، ويوجد هناك رسوم رخص نقليات ، وهذه الرخص للمحامين والاطباء تعفيها نقلياتهم . وهذه الرسوم رسوم خدمات والقانون الذي امامنا رسوم مهن ، صدر قانون لائحة العاصمة في رسوم خدمات المكاتب فاستثنى هنا هذه الفئات ، واذا سوف يصير اي تعديل ، ما في مانع لكن في رسوم رخص للنقليات وحتى لا تفسر ويصبح غيبه تداخل .

**دولة رئيس المجلس**  
طاهر بك

**السيد طاهر حكمت**

انطلاقا من كلام دولة رئيس الوزراء، وحتى لا يتذرع باخذ رسوم الرخصة : لا بد من النص بشكل من الاشكال ، لان هذا يمنع ان تتذرع البلديات بان لا تحصل على اي رخصة ، ان يضاف الى الفقرة - ب - يعنى ما ذكر في الجدول رقم ( ٢ ) الذين يدفعون رسوم خدمات المكاتب .

**دولة رئيس المجلس**  
ما هو الاشكال الذي ظهر

**الدكتور محمد مفسوب الزين**  
هذا يؤكد الكلام الذي تفضل به معالي الوزير .

**دولة رئيس المجلس**  
السيدة نائلة

**السيدة نائلة الرشدان**  
( تقرأ الفقرة - ب ) دولة الرئيس هل هذا يعني اننا وافقنا على الجدول رقم ( ٢ ) .

**السيد مقرر اللجنة**  
د - اذا مارس اكثر من شخص واحد كشركة عادية مهنة واحدة في محل واحد تنظم الرخصة باسم الشركة ولا يستوفى رسم اضافي بسبب تعدد الاشخاص .

ه - لا يجوز تحويل الرخصة الى اي شخص اخر في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

**دولة رئيس المجلس**  
طاهر بك

**السيد طاهر حكمت**  
يا سيدي قبل ان ننقل الى المادة الجديدة . يوجد في الفقرة - ب - نجد ان هنالك غشات من اصحاب المكاتب وهم واقصد بذلك الاطباء والمحامين ، هؤلاء لا يخضعون لاي نص في الجدول ، نص يحدد المقدار وهذا النص يشمل المحامين والدكاترة ، وباستقراء الجدول نجد المحامين غير مذكورين في هذا الجدول لذلك ارى ان لا بد من تعديل للفقرة - ب -

**دولة رئيس المجلس**  
بالنسبة للمادة ككل ، الشركة العادية عدد الاشخاص لا يزيد عن عشرين تنظم الرخصة بالاسم الذي صدرت به الشركة قد يكونوا عشرين ولكن انجبرنا ان نسجلهم جميعا .

هكذا من الأشكال



**دولة رئيس المجلس**  
سلمان بك

**السيد سلمان القضاء**

القانون القديم فيه صراحة ، كل من يدفع رسوم هو الذي يدفع ، المادة ( ٤ ) لمجلس الوزراء صلاحية اضافة أي مهنة فقد يدخل مجلس الوزراء المحامين ما دام يدفع رسوم لزاولة مهنته بموجب قانون آخر ، لأن هذا يدفع رسوم مزاوله مهنة ، وثانياً لأنه في حصانات ، وأي مهنة يدفع صاحبها رسم بموجب أي قانون آخر .

**دولة رئيس المجلس**  
دكتور خليل السالم

**الدكتور خليل السالم**

في قانون رسوم خدمات المكاتب ، في تعريف المهنة - نلاحظ ، ان هذه المهنة المذكورة في قانون رسوم خدمات المكاتب ، تدفع الرسوم لتعاطي او ممارسة مهنتها بقتضى هذا القانون .

فالحقيقة العملية ليست عملية اعفاء ، هي عدم ازدواج الرسم ثم لا يكون هناك مجال لاختار رسم المهنة ورسم المزاولة ، فإني أن لا نقول اعفاء ، هو عدم الازدواج لممارسة مهنة من هذه المهن ، يمكن أن يوضع نص في القانون ، عند النظر في قانون رسوم المكاتب المهنية ، أن نقول يحل هذا محله .

**دولة رئيس المجلس**  
احمد بك

**السيد احمد الطراونة**

لا يدفع رسوم الرخصة المهنية ، من يدفع رسوم من مهنة بموجب أي قانون آخر ، هذا بعد الفترة - ب - .

**دولة رئيس المجلس**

دولة رئيس الوزراء تفضل .

**السيد رئيس الوزراء**

هذا نص واسع ليس معروف ابعاده كلها ، لكن في شغله تحتاج الى تحديد نصيله هنا ، هنا في اعفاءات في الجدول رقم ( ٢ ) .

**الدكتور خليل السالم**

المحامي لا يعفى من الحصول على الرخصة فلا يعفى من الرخصة ، فلا يمكن اضافة المهندسين والمحامين على الجدول رقم ( ٢ ) أخشى أن وضعناها هناك ، يعفى من الرخصة نقط التفتتات تعطي صلاحيات محدودة بالقانون .

**دولة رئيس المجلس**

عبد الرؤوف بك

**السيد عبد الرؤوف الروابدة**

يعنى من الرخصة اذن لا يذهب الى رئيس البلدية لاعطائه رخصة ، قانون التفتتات تعطي صلاحيات محدودة .

**السيد وزير البلديات**

تغير القانون كله يوجد حوالي ( ٢٠ ) مهنة ما كانت موجودة في السابق ، والان البلديات لما تصدق هذا القانون ، تجبى الرسوم على الجدول رقم - ١ -

**دولة رئيس المجلس**  
طاهر بك

**السيد طاهر حكمت**

الاستثناء ضروري ، اقتراح أن يكون الاستثناء بالشكل التالي ، أن تضاف بعد الفترة - ب - فترة جديدة - ج - يستثنى من تطبيق هذه المادة الأشخاص الذين يدفعون رسوم رخص من مثل المحامين والأطباء .

**دولة رئيس المجلس**  
أبو مصلم

**السيد محمد علي بدير**  
تفضل وزير الصحة ، ان الانسان الذي

يدفع رسوم لتفتته لا يدفع رسوم لمهنته لدفعي رسم التفتته لا يعفى من دفع رسم المهنة .

**دولة رئيس المجلس**  
طاهر بك

**السيد طاهر حكمت**

القانون في كل بلاد العالم يفرق بين المهن ويعتبر من مهنة من اشبه بالمرافق العامة وتعطىها بكافة خاصة ، ولذلك لا مجال لمساواة بين المتسبين الى غرفة التجارة ، ووضع المحامين والأطباء متميزين تميزاً تاماً .

**السيد عبد الرؤوف الروابدة**

قلت لا يخضع للحصول على الرخصة، سميتها رسوم مهنة ، يدفع رسوم للبلدية .

**دولة رئيس المجلس**  
احمد بك

**السيد احمد الطراونة**

ينظر المادة - ٤ - مع مراعاة احكام الفترة - ب - من هذه المادة ، لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى أي مهنة في منطقة البلدية او خارجها ما لم يحصل على رخصة بذلك ويدفع الرسم المستحق عليها وفقاً للجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون .

انا من رأيي ان نزيد عليها ولا تسري احكام هذه الفترة لمن يدفع رسوم رخص بموجب أي قانون آخر ، في الفترة - أ - - ب - تبقى على اعلائها ووضعها ، انما جاءت - أ - وقررت انه لكل واحد لازم يدفع رخصة بموجب احكام هذا القانون الجدول رقم - ١ - الا الأشخاص الذين في قوانين خاصة يدفعون رخصتها .

**دولة رئيس المجلس**  
السيد سلمان

**السيد سلمان القضاء**

في القانون ، من مجموعة القوانين القديمة المادة - ٣ - على من يطبق هذا القانون .

١ - جميع الأشخاص والشركات والمؤسسات التجارية الذين يمتنعون أي مهنة او غير خاضعين للحصول على الرخصة بموجب قوانين أخرى وغير معفيين من الحصول على الرخصة بموجب هذا القانون ، جاء البند الثاني من هذا القانون ، ونص صراحة على ما تنفصل به الاخ طاهر وهو يعفى المحامون و .

**دولة رئيس المجلس**

ما رأي المجلس الكريم يا سلمان بك ما دام في خلافات في الاجتهاد القانوني ، ارى ان يتفق القانونيين مع الوزير المختص .

**السيد سلمان القضاء**

المادة ٦ فترة - أ - مجموعة نقابة المحامين .

**السيد طاهر حكمت**

يا سيدي لي اقتراح بسيط الفترة - ب - تصبح كما يلي : يعفى من الحصول على الرخصة ومن دفع الرسم جميع الذين يتعاطون المهن الموجودة بالجدول رقم - ٢ - او الذين يدفعون رسماً للخدمات للمكاتب المهنية .

**دولة رئيس المجلس**

ما رأي احمد بك .

**السيد احمد الطراونة**

ماتشيه

**دولة رئيس المجلس**

من يتنى على ذلك

الجميع :

موافقين .

**السيد مقرر اللجنة**

د - اذا مارس اكثر من شخص واحد كشركة عادية مهنة واحدة في محل واحد تنظم الرخصة باسم الشركة ولا يستثنى أي رسم اضافي بسبب تعدد الأشخاص .

هكذا من الأهل

## دولة رئيس المجلس

انتظر يا ابو هشام حتى يقرأها

## اصوات

قراها .

## السيد محمد علي بدير

انا مع الاخ ابو هشام باسم الشركة .

## السيد احمد الطراونه

تعطيه النص : اذا مارس اكثر من شخص واحد كشركة عادية مهنة واحدة في محل واحد تنظم الرخصة بالاسم المسجل للشركة .

## اصوات

باسم الشركه

## السيد احمد الطراونه

نريد الاسم المسجل للشركة حتى يكون ناحية رسمية .

## دولة رئيس المجلس

اكمل يا معالي المقرر

## السيد مقرر اللجنة

هـ - لا يجوز تحويل الرخصة الى اي شخص اخر في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

## دولة رئيس المجلس

ماشيه .

## السيد مقرر اللجنة

المادة هـ - ا - اذا مارس شخص واحد اكثر من مهنة واحدة في محل واحد فيستوفى الرسم المستحق بالنسبة للمهنة الاعلى رسما .

ب - اذا مارس اكثر من شخص مهنة مخططة او متشابهة في محل واحد وذلك على وجه الاستقلال فيستوفى من كل شخص رسم المهنة التي يمارسها .

ج - يعتبر المستودع المنفصل فرعاً للمحل ويستوفى عنه الرسم المقرر للفرع .

## اصوات

ماشيه .

## السيد طاهر حكمت

هذا القانون ، يفرق بين المستودع المنفصل وبين المستودع المتصل بالمحل ، بمعنى انه يخضع المستودع المنفصل لرسم ، ولا يخضع المستودع المتصل لرسم ، وهذا مخالف للبادئ القانونية الاساسية التي تقضي بمعاملة الأشخاص الذين هم في مراكز قانونية متماثلة ، معاملة بالمثل انا لا استطيع ان افهم كيف يمكن ان يخضع المستودع المتصل بالمحل التجاوي ان لا يخضع لرسم المستودع المنفصل عن المحل التجاري بينما يخضع المستودع المنفصل لرسم ، لما هو البرر ؟ ليس هناك اي مبرر لمعاملته معاملة خاصة هل معنى ان التاجر سيء الحظ الذي لم يجد مستودعا منفصلا في محله التجاري ان يدفع رسما ، بينما الاخر الذي استطاع ان يحصل على مستودع منفصل يعفى من الرسم ، لما هو المبرر ؟

## دولة رئيس المجلس

نريد اصحاب صنعة في هذا الموضوع .  
الحاج تفضل .

## السيد محمد علي بدير

اوافق السيد طاهر على ما تفضل به باعتبار المستودع مستودع سواء كان متصلا ام منفصلا ، وربما كما تفضل انني اضطررت لاخذ مستودع منفصل لعدم امكان اخذ مستودع متصل في ذلك الوقت ، انما على ان يقال المستودع المنفصل اذا لم يمارس فيه البيع والشراء .

## دولة رئيس المجلس

ابو هشام

## السيد احمد الطراونه

نضع اقتراح الاخ طاهر ، يعتبر المستودع المتصل او المنفصل فرعاً للمحل .

## الدكتور زهير ملحس

لقد سمعت الكل ، وتفسير بسيط للمستودع المنفصل ممكن ان يكون في المحطه وفي خدمات تنائي على هذا المستودع المنفصل بطلب بضاعة يفتحها ، يضع الخشب ، الكرتون ، والورق ، هذه الامور تحتاج الى من يقوم بجمعها ، تحتاج الى خدمات المستودع المنفصل فهو منفصل ، اما المستودع المتصل فهو جزء من المحل الذي يأخذ خدمات اصلا بنجمة لبعضها فهذا مهم جدا انه نفرق بين الاثنين .

## دولة رئيس المجلس

الحاج بدير

## السيد محمد علي بدير

المستودعين سواء كانوا متصلين او منفصلين معرضين لما تفضل به الدكتور ، لو كان المحل له ثلاثة ابواب ، وان كان باب واحد نفس الشيء وبابين في جهة ثانية فاعتقد ان الحقيقة سواء المستودع المنفصل او المتصل اذا لم يمارس فيه البيع والشراء فهو مستودع ولا يجوز ان يكون خاضعا لرسم اضافي .

## دولة رئيس المجلس

رجاء ان يكون الامر موضوعية .  
طاهر بك .

## السيد طاهر حكمت

الاقتراح هو ان يسوي بين المستودع المنفصل والمتصل ، لانهما يترتب عليهما نفس العبء من الخدمات التي تترتب على كل منهما .

## دولة رئيس المجلس

اذن من يفتي على اقتراح طاهر بك ومن يؤيده عد يا مدنان .

## السيد الامين العام

( ٢٥ ) من ( ٥٣ )

## دولة رئيس المجلس

سقط الاقتراح وبقي المادة كما هي . كما ورد . التي بعدها .

## السيد مقرر اللجنة

د - اذا تعامل شخص مهنة البيع بالجملة وبالمفرق في وقت واحد يحدد الرسم على اساس البيع بالجملة .

هـ - اذا كان لطالب الرخصة مستودعات او ساحات في مركز عمله لخزن بضاعته فقط فلا يستوفى منه اي رسم اضافي عن تلك المستودعات او الساحات كما لا يستوفى منه رسم اضافي من مكتب الادارة التابع للمحل المرخص .

و - يعتبر اي عدد من المحلات المتلاصقة بمثابة محل واحد اذا كانت المحلات مفتوحة على بعضها وتابعة لطالب الرخصة ومخصصة لتعاطي المهنة نفسها .

( اصوات ) - ماشيه - موافقه

ز - اذا كان طالب الرخصة شخصا خاضعا لرسم الرخصة عن مهنة يمتثلها ويمارس المقاولات او التعميدات التي تخلف بطبيعتها عن مهنته وبالإضافة لها بموجب عقود خاصة تزيد قيمة اي منها عن خمسمئة دينار يستوفى منه فرق الرسم اذا كان رسم المقاولات او التعميدات اكثر من رسم المهنة التي يمتثلها وتشمل احكام هذه الفقرة متمهدي القلام البلديات .

## السيد المقرر

محمد عبيدات

لا اعلم اذا كان المجلس الكريم يهتم بالانفاذ او الحكومة ، انه لا تسير على الانفاذ القانونية تزيد على خمسمئة دينار ، والسبب ان الخمسمئة هي عدد والمعدل من ثلاثة الى عشرة يبيع ويجبر هذه القاعدة العامة ، اي يضاف الدينار اضافة

## السيد احمد الطراونه

اذن ما دامت الحكاية لغة عربية ، حط بطل على ، زاد على ونقص عن ، على بدل عن ، ولاته وزد عليه او انقص منه .

## دولة رئيس المجلس

ابو عصام

هكذا من الأشهر



السيد محمد علي بدير

الآن الفترة اذا كنت غير مخطيء ولتقتنا في اللجنة على شطبها .

دولة رئيس المجلس

على شطبها ، الفترة كلها .

السيد محمد علي بدير

( متابعاً ) اي نعم على شطبها كلها والسبب ما يلي ، اذا كنت انا بائع تماثيل ومبي رخصة بهنة التماثيل وجاء واحد واشترى مني ب ( ٦٠٠ ) دينار ، هل هذه المبيعة ب ( ٦٠٠ ) دينار ، تجعلني متمهداً ، لا ، هنا اذا رجعنا الى المادة ، نفس المهنة تبقي ، الحقيقة انه نحن تدارسناها واتفقنا على شطبها على ما اذكر ،

دولة رئيس المجلس

معالي رئيس اللجنة

الدكتور خليل السالم

بالعكس ان اعتراض الحاج بدير هو الذي فرض ان تعدل المادة ، في حالة ما اقول التعميدات التي تختلف طبيعتها من مهنة ، ولذلك اخطئنا عندما كانت التعميدات لم تختلف ، قد تكون جزءا من نفس المهنة ، ومن هنا عرفنا التعميدات والمقاولات بانها خارجية ومختلفة عن طبيعة مهنته ولذلك عندها يصبح الانسان يتعاطى اعبالا غير مهنته الاصلية ، عندئذ يجب ان يدفع رسماً اخافيا ، او الرسم الاملي ، وهذا طبيعي .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق على نص الفترة كما جاءت

اصوات

نعم ، نعم .

السيد الامين العام

الجميع موافقون

السيد مقرر اللجنة المالية

المادة ٦ - ١ - يعمل بالرخصة لمدة سنة واحدة اعتباراً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وينتهي العمل بها في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة . وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي صدرت فيه خلالها .

ب - يستوفى رسم الرخصة كاملاً اذا صدرت خلال النصف الاول من السنة ويستوفى نصف ذلك الرسم اذا صدرت في اي وقت من النصف الثاني من السنة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق ؟

الامين العام

الجميع موافقون .

السيد المقرر

محمد عبيدات

المادة ٧ - عند اصدار الرخصة تستوفى عنها الرسوم بمقتضى الجدول ( ١ ) الملحق بهذا القانون وفقاً للتواعد والاسس التالية : -

١ - رسم الفئة الاولى - يستوفى من المكلفين في مناطق بلديات مراكز المحافظات والالوية .

ب - رسم الفئة الثانية - يستوفى من المكلفين في مناطق البلديات والمناطق الاخرى وللمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان ينقل اياً من هذه المناطق او المناطق الاخرى .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على هذه المادة .

دكتور عيسى تفضل .

الدكتور عيسى قسوس

هذه المادة ، موضوع الفئة الاولى وهي مراكز المحافظات والالوية ، عندها مراكز

السيد جودت السبول

مع تقديري لوجهة نظر معالي الدكتور خليل السالم لا ينبغي لتعاشي المحاذير التي اشار اليها ان نكلف الحداد الذي يعمل بالطبيلة او دير ابي سعيد او بالرمثا باغلاق محله نتيجة رغب الرسم عليه بالنسب التي وردت ونتيجة مساواته بالعاملين في الزرقاء او اريد ، فلا بد من البحث عن مخرج لهذه المشكلة يساوي بالتالي بين العاملين وبين ظروف العاملين ، ولا يحفزهم بالتالي لافلاق محلاتهم والهجرة .

دولة رئيس المجلس

ارجو ان يكون البحث منمباً على هذه

النسبة ما هي ولماذا .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

اسلم بالاعتبارات التي تفضل بها الدكتور عيسى قسوس والتي ايده فيها الاستاذ جودت واعتقد ان محذور عدم ذكر الاسماء الذي طالب به الدكتور خليل السالم في سبيل تبرير عدم التعديل ينبغي لانه اذا نظرنا الى الفقرة - ب - التي تعطي لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ان ينقل اي من هذه البلديات من الفئة الثانية الى الفئة الاولى وكذلك بان تعديلها لكي تصبح . وكذلك من الفئة الاولى الى الفئة الثانية وبهذا التعديل ، نترك التقدير الى مجلس الوزراء

دولة رئيس المجلس

الحقيقة تعديل الاخ طاهر ، يحسم هذه القضية ، ان يعطى مجلس الوزراء صلاحية التنزيل والترفع .

دولة رئيس المجلس

دكتور عيسى

دكتور عيسى قسوس

القضية ليست قضية فقط ، بل فيها قضية تشجيعية رأس المال ايضاً ينتقل ايضاً للمناطق القرى ، نحن نلاحظ ان رأس المال يتركز في المناطق الكبيرة باستمرار .

المحافظات تختلف اختلافاً كبيراً في وضعها الاقتصادي والتجاري فمثلاً لا يمكن مقارنة اريد بالطبيلة ، يا ليت ان يوضع ترتيب آخر بحيث ان الوضع الاقتصادي يؤخذ بعين الاعتبار ، فأتينا اقترح ان الفئة الاولى تكون اريد والزرقاء ، والفئة الثانية بلديات مراكز المحافظات والالوية والفئة الثالثة الاماكن الاخرى ، عندئذ يكون في نوع من التساوي ، اما ان نوضع اريد مع الطبيلة في نفس المستوى وتاجر من الطبيلة مع تاجر من نفس المستوى في اجحاف لمنطقنا المتاخمة في هذا الوضع .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

لقد بحثت اللجنة هذه النقطة بحثاً طويلاً وجرى النقاش بما يشبه النقاش الذي تقدم به العضو الكريم الدكتور القسوس - انما لا مجال للخروج من هذه المشكلة الا بذكر الاسماء والقانون قصد باسباب كثيرة ، وقد ذكر في مطلع الجلسة بعض هذه الاسباب ان ينطبق للاسماء ، وانما ينكلم من منطلقات المبادئ مع علمه بان فعلاً مردود او عائدات العمل في اي بلد كالزرقاء او كاربستون اعلى منها في الطبيلة ، او بمنطق الوية اخرى ، ولذلك ورغم بعض الحيف الذي قد يحدث من هذا التقييم رأت اللجنة ان نسير مع مشروع القانون ، لانه بذلك نتعاشي الكثير من المشكلات الاخرى ، علماً بأنه عند النظر بالتفصيلات التي تتحقق ببلدية كبلدية الطبيلة لا تتجاوز في مجموعها الف دينار من جميع المهن ، ولذلك ارجو ان يتقبل المجلس الكريم مع الاعتراف ان هناك عدم المساواة في بعض النواحي بالنسبة للفترة - ١ - وان يتقبل المجلس الكريم الفترتين لتعاشي مشكلات قد تكون اكبر من حيث تصنيف هذه المراكز ، وتصنيف مستوياتها الاقتصادية والاضطرار لذكر اسماء ليست مدرجة الان في القانون .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت السبول

هكذا من الأهل

## دولة رئيس المجلس

( اقتراحك مضمون ) مجلس الوزراء يعطي الصلاحية .

## القسموس

( مخابها ) يجب ان تخفف رسوم المهن في هذه المناطق ، وان تعدل الفئات الى ثلاثة بدل اثنين ، اطالب بتعديلها الى ثلاث درجات اقتراح الاخ طاهر درجتيين واعلى الصلاحية لمجلس الوزراء لكن التعديل هو الى اولى وثانية وثالثة . او تعدل كما كانت ، فئة اولى عمان ، فئة ثانية اريد والزرقاء ، فئة ثالثة جرش ، عجلون السلط ، مادبا ، الكرك ، معان ، العقبة ، فئة رابعة ما تبقى .

## دولة رئيس المجلس

يا اخ عيسى ، نحن متفقين في هذا المجلس ان البلديات بحاجة الى دعم واقررتنا هذا المبدأ فغشبية انه نساهم على اثنين وثلاثة . الان لدينا اقتراح الدكتور عيسى وهو اول اقتراح وهو التقسيم الى ثلاثة وجها الاخ طاهر بك باقتراح معدل ، ونريد ان نصوت على الاقتراح المعدل الذي هو اقتراح الاخ طاهر بك .

## دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

## السيد طاهر حكمت

ان نصيف للفقرة - ب - لمجلس الوزراء بناء على تفسيب الوزير ان ينقل اي من هذه البلديات من الفئة الاولى الى الثانية ومن الثانية الى الاولى .

## دولة رئيس المجلس

دكتور خليل

## الدكتور خليل السالم

الواقع انه القانون السابق ، كان يقسم هذه الفئات الى ثلاث فئات وكان يندد الفشة بالاسم ، وجاء مشروع القانون على اساس انه هذا ليس في مصلحة الوضع الحالي ، ونحن اجتماعا واحب ان ادايع عن ميل اللجنة المالية

من وجهة نظر ، ان الحكومة رأت ان هذا التقسيم هو الاسلام ، واعترضا نحن ايضا على ان البلديات في مراكز المحافظات والاولية ليست متساوية ، من حيث القوة الاقتصادية ولا الرسوم يجب ان تكون متساوية ، فالان نعود الى نص القانون السابق ، كما ان ايضا خطأ ، ولذلك ما دينا نريد ان تعطي لمجلس الوزراء حق النقل من فئة الى فئة سواء من الاولى الى الثانية او من الثانية الى الاولى ان تبذل المادة ( ٧ ) ونقول ، يحدد مجلس الوزراء فئات المكلفين في البلديات في كل عام والسلام . وعندئذ لا نضع قانون ثم نخففه بعد تشريعه باسبوع او سنة ، يعني اذا كنا نريد او نسمح لمجلس الوزراء ان ينقل من فئة الى فئة هو قصد من الفئة الثانية الى الفئة الاولى على اساس زيادة الموارد للبلديات فاذا كنا نحن نسمح بالعملية العكسية ، يستحسن ان تكون هذه العملية مادة عامة بحيث نقول ، يضع مجلس الوزراء الفئات للمكلفين في مناطق البلدية ويحدد غلتها ويتقاضى الرسوم وفق الجدول المرفق ، دون ان نحدد اماكن او بلديات الفئة الثانية وعندئذ يكون قرار مجلس الوزراء هو القرار الفصل في الموضوع وينتهي الموضوع والقانون اعطاه صلاحية اما ان نقول بالاول مراكز المحافظات والاولية ثم نسمح بالتد من هنا وهناك ، فلما لا اري هذا مناسباً للتشريع وشكراً .

## دولة رئيس المجلس

دكتور عضوب

## الدكتور محمد عضوب الزين

امتقد ان الحيف ليس بتصنيف بلديات الحيف هو في التقسيمات الادارية ، وهذا شيء معروف انه البلديات ثلاث اقسام الفئة الاولى الزرقاء واريد ، الفئة الثانية الرمثا ، مادبا معان ، الكرك ، العقبة ، وما بعدها يعتبر من الفئة الثالثة .

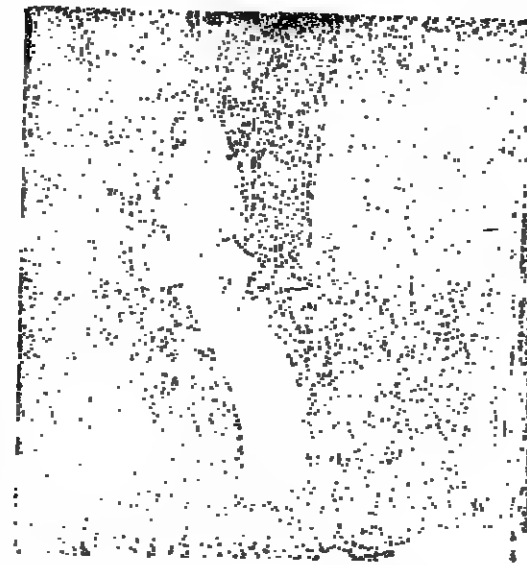
## السيد احمد الطراونة

اولفق الدكتور خليل لان اعطاء الصلاحية لمجلس الوزراء قد تكون مرنة اكثر ، وقد يكون من السهل ان يتصرف مجلس الوزراء بحسب

تدرة كل بلدية على وضعها في اي من الفئتين ولذلك اذا اعطيت الصلاحية لمجلس الوزراء واعطي كذلك ان يغير بين فترة وفترة بحسب الظروف ، يكون اكثر عدالة من النص الوارد في القانون الان .

## دولة رئيس المجلس

ست انعام



## السيدة انعام المقتي

— اقترح ان تبقى المادة كما وردت للأسباب التالية ، اولاً لان التقسيمات كما جاءت في التنظيمات الادارية ، ثانياً الفروق في الرسوم . ثلثاً الاصل في روح هذه المادة انه في المستقبل تنقل الفئات التي تدفع اقل الى الفئات الاكثرتي تقوم البلدية بتقديم الخدمات ، ولم تأخذ بعين الاعتبار الظروف في امكانية في دخل صاحب المهنة صاحب المهنة قد يلزمه الشيء الكثير في هذا البلد ونفس الشيء للتليل ولم نغرق بينهما ، فالقترح ابقاء المادة كما وردت .

## دولة رئيس المجلس

لرئيس اللجنة المالية ان يفوض اي احد من اعضاء اللجنة ليكون مترماً .

## دولة رئيس المجلس

طاهر بك

## السيد طاهر حكمت

اقترح ان يصوت على التعديل الذي طلبته للبادء ، اي اعطاء مجلس الوزراء صلاحيات النقل من الفئة الاولى الى الفئة الثانية ، ولست مع الدكتور خليل السالم والاستاذ احمد الطراونة ، بالقول بان تغير المادة باكملها هو الاسلام تشريعياً ، الاسلام تشريعياً هو ان ينص القانون على هذه الامور ، وان لا يعطى مجلس الوزراء الا في الحالات الاستثنائية لا ان يعطى الاستثناء لمجلس الوزراء . الاسلام تشريعياً ان تظل المادة كما هي وان لا يشغل مجلس الوزراء سنوياً باصدار قرارات تنال ادراتها وان يكفى بان تبقى اجلس الوزراء حين الحاجة .

## دولة رئيس المجلس

جودت بك

## السيد جودت السبول

انا اتني على اقتراح الاستاذ طاهر وان يطرح بالتصويت الذي هو اخف اعطاء مجلس الوزراء صلاحية النقل من الفئة الاولى الى الثانية وبالعكس .

## دولة رئيس المجلس

حماد المعايطة

## السيد حماد المعايطة

القانون السابق المادة ( ٦ ) فقرة ( ١ ) من القانون رقم ٢٨ قسمت المدن في المملكة الى اربع فئات — معان اصبح لها قانون خاص ، فاصبح الباقي ثلاث فئات غانا اقول بان يطرح اقتراح الدكتور عيسى قسمين المتضمن حمل مناطق المحافظات والاولية والبلديات الى ثلاثة .

## دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف بك .

## السيد عبد الرؤوف الروابدة

— يا سيدي اذا ذكرنا اسماء مناطق انما

هكذا من الأهل



لا تقتصر على الضفة الشرقية غلو ذكرنا - غلا بد من ذكر كل البلديات الخاضعة لهذا القانون هذه النقطة الاولى ، النقطة الثانية انا لا استطيع ان اعرف ان الاسباب توقف المسببات ، انسه هذه البلدية فقيرة ، لازم نظل بفقرها ، العملية هو انا اشجع الطفيلة لتتقاضى رسم جديد ، لتصبح بلديتها افضل حتى تصنع خدمات افضل وتشجع التاجر ليتاجر والصانع ليصنع بداخلها ، هذا هو الاصل ان نحسن دخل البلديات الفقيرة لتصبح عندها قدرة على تقديم الخدمات الافضل لان التاجر عندما يذهب الى الكرك ويجد الخدمات متواجدة ، وموفرة ، فاذا ما عملت له مجاري وكهرباء وخدمات جيدة وكان دخلها جيد فانه يحافظ على دخل البلديات .

#### دولة رئيس المجلس محمود بك

السيد محمود الشريف  
عندي حل وسط وهو تجنب ذكر اسماء المحافظات والمراكز وتحديد الفئات استنادا الى عدد سكان المدينة نفسها ، يعني الفئة الاولى ( ٥٠ ) الف الفئة الثانية عدد السكان في القرية او البلدة او المدينة ( ٢٠ ) الف تصنف على عدد السكان ، لتتجاوز موضوع الاسماء بالتحديد وتتناول القضية التي طرحها معالي وزير الصحة فيما يتعلق في الضفة الغربية او غيرها ، وينفس الوقت ممكن لمجلس الوزراء كلما زاد عدد سكان بلد من البلاد من عشرين الف ووصل الى ( ٥٠ ) الف تغلظ او توماتيكيا من المرحلة الاولى الى المرحلة التي تليها ، هذا حل وسط .

#### دولة رئيس المجلس سليمان باشا .

#### السيد سليمان اريفة

دولة الرئيس ، اذا نظرنا الى الزيادات نظرة شاملة بالنسبة للخدمات التي تلزمها للبلديات او للحكومة نجد ان الرسوم هذه اذا دفعت في الطفيلة هي تصرف في الطفيلة ، واذا دفعت في اربد فاربد ايضا مطلباتها تختلف عن

مطلبات الطفيلة والزرقاء ايضا تختلف عن اربد لذلك انا باعتقادي نظرة شاملة كرسوم سنوية لقصد تصليح الخدمات في البلديات وفي هذا البلد ، اعتقد ليست كثيرة ، انه مهما كانت الظروف لا تقبل باي شئ ان يكون لها مساكن بالخدمات العامة للمواطنين ، لانه نحن نطالب الحكومة دوماً والمجالس البلدية والقروية بتقديم خدمات اكثر لانه نحن عندنا اوضاع معينة من الخدمات ، لانها متفاوتة لقرية خدمات معينة ، للمدينة خدمات معينة ، عيان لها خدمات معينة ، لذلك اذا نظرنا نظرة صحيحة ، وجدنا ايضا انه لا يوجد شيء على حساب الخدمات التي نطالب بها الحكومة .

#### دولة رئيس المجلس معالي الوزير

#### السيد وزير البلديات ابراهيم ايوب

في الحقيقة حاولنا عدة مرات ان نصنف البلديات عدة اصناف ، ولكن فشلنا لانه ما في اي اساس ، لو اخذنا عدد السكان فعلا لا نستطيع ان نقدر ان نأخذ عملا على عدد السكان بالشكل الدقيق لانه اخر احصاء للملكة كان في الستينات ، وجدنا انسب طريقة ان نأخذ مراكز المحافظات والاولوية . ومراكز الانتصية ومراكز النواحي ووضعنا الاسس ، وطبقنا فيها انظمة منها رواتب رؤساء البلديات ، صحيح بعض البلديات سوف راح تنظم شوية او الرسوم فيها اعلى شوية . لكن هذا مثل ما تفضل فيه الاخ سليمان عائد الى نفس البلدية ، مبلغ يجمع ينفق لخدمة البلدية ، الفروق كما قالت الاخت انعام هي بسيطة جدا عندي جدول بتحصيلات البلديات واظن اللجنة يبين تحصيلات لعام ( ٧٦ ) و ( ٧٧ ) الحقيقة التحصيلات بتقاربة ، ما فيش فروق اذا في فرق هو يشبه عدد السكان معان مثلا جمعت سنة ( ٧٦ ) ١٤٩٦ دينار كل ما جمعت سنة ٧٧ ١٤٨٤ الطفيلة التي هي مركز لسواء ومعان مركز محافظة ٧٩٨ دينار سنة ١٩٧٧ و ٨٠٠ دينار والخلاف ليس بالاول بل بالمئات الافضل بقاء المادة كما هي او اعطاء الصلاحية لمجلس الوزراء ان يرفع الفئة الحقيقية عندما قلنا ان نرفع من جهة ثانية ، فنحن نريد للبلديات ان يزيد دخلها .

#### دولة رئيس المجلس احمد بك .

#### السيد احمد الطراونة

اذا قبل اقتراح الاخ طاهر بانه لمجلس الوزراء .

#### دولة رئيس المجلس

نحن الان امام قرار اللجنة .

#### السيد احمد الطراونة متابعاً

الحقيقة انه اقتراني انا والدكتور خليل باعطاء الصلاحية لمجلس الوزراء من ناحية قانونية لا يتناقض مع اقتراح الاخ طاهر الذي اعطى كذلك لمجلس الوزراء ان ينزل من الفئات او يرفع من الفئات ، صار من ناحية قانونية انه نحن متفقين ، اذا وضع النص الذي اراده الاخ طاهر ، او وضع النص الذي قلناه هو نفس النتيجة القانونية ، فانا افضل انه نأخذ برأي الاخ طاهر ، ونقول انه لمجلس الوزراء طالما تركت القضية لمجلس الوزراء ان يرفع من الفئة الاولى الى الثانية او ينزل من فئة الى اخرى .

#### دولة رئيس المجلس سليمان بك

#### السيد سليمان القضاء

انا لويد رأي الحكومة ، واقر الاخوان على انه لا يوجد مصادفة بين الرسوم ، ولذلك انا لا اري ان تترك القانون عرضة للتعديل انا اقول ما دام هدف القانون هو ايجاد خدمات للبلديات فما دام هذه الرسوم ستصرف على اهل البلد انا لا اري اي اعتراض ولويد سليمان اريضة واري ابقاء المادة كما هي .

#### دولة رئيس المجلس ميد الرؤوف بك

السيد عبد الرؤوف الروابدة  
اذا رجعنا الى نفس المادة فهي ناقصة

ويجب ان نضيف كلمة البلديات والمناطق الاخرى اي المناطق خارج البلديات .

#### دولة رئيس المجلس

الان امامنا القرار الذي جاء من اللجنة وهناك اقتراح طاهر بك بان يعطى مجلس الوزراء الحق في رفع بلدية او تنزيلها من الاولى الى الثانية او من الثانية الى الاولى . من يوافق على هذا الاقتراح ؟

#### الامين العام سنة

#### دولة رئيس المجلس

لم يقر الاقتراح  
اذن بقيت المادة كما هي وكما تلاها المقرر .

#### السيد كمال الدجاني اذا سمحت دولة الرئيس ،

#### دولة رئيس المجلس ( مقاطعاً ) قبلت كما هي . .

#### السيد الدجاني

( متابعاً ) هذا صحيح ولكن هنالك تعديل ثاني للبادء مناطق البلديات الذي استعملناها في الفقرة ١ - يستوفى من المكلفين في مناطق بلديات مراكز المحافظات ، لانه هذه المناطق سوف تكون ضمن حدود البلدية ، وفي - ب - في مناطق البلديات والمناطق الاخرى .

#### دولة رئيس المجلس محمود الشريف

#### السيد محمود الشريف

سؤال يا سيدي مهم هذا التصويت الذي اسقط اقتراح الاستاذ طاهر بحق مجلس الوزراء بان ينزل ان ينزل من الفئة الثانية الى الفئة الاولى .

هكذا من الشرح

دولة رئيس المجلس

لا انتهى .  
اكمل يا دكتور

( والآن جاء رئيس اللجنة المالية بدلا من  
المقرر محمد عبيدات ليكمل قرار اللجنة ) .

الدكتور خليل السالم

( يتلو المادة ٨ - )

المادة ٨ - ١ - يقدم طلب الحصول  
على الرخصة الى رئيس البلدية على النموذج  
المرفق والمستندات والبيانات المطلوبة  
وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ البدء بممارسة  
المهنة عملا . ويصدر رئيس البلدية قرار بالموافقة  
على الطلب اذا كان مستوفيا للشروط المنصوص  
عليها في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

ترى اللجنة ان تعدل هذه المادة . الافضل  
من منطلقات المادة ان نقرأ المادة على الشكل  
التالي :

المادة ٨ - ١ - يقدم طلب الحصول على  
الرخصة الى رئيس البلدية على النموذج المقرر  
مرفقا بالمستندات والبيانات المطلوبة وذلك قبل  
البدء بممارسة المهنة عملا . وعلى رئيس البلدية  
ان يصدر قرار بالموافقة على الطلب اذا كان  
مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون  
خلال شهر واحد من بعد تقديم الطلب .

اي ان الاصل هو ان يقدم الطلب قبل  
الاتفاق على فتح المحل ، ويتكبد النفقات والى ..  
النص كما قرأته ، يعني هو يقدم الطلب مرفقا فيه  
المستندات والبيانات المطلوبة قبل البدء بممارسة  
المهنة عملا وعلى رئيس البلدية ، صار هنا الزام  
ان يصدر قرارا بالموافقة على الطلب اذا كان  
مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون  
خلال شهر واحد بعد تقديم الطلب .

اصوات

بالتصويت .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

السؤال ، بعد موافقتي على ما تفضل به  
الدكتور خليل ، انها المستندات والبيانات الاخرى  
هذه نقتلنا الى اشكال طويل عريض ، ما هي  
المستندات والبيانات الاخرى ، نحن اذا لاحظنا  
الجدول نجد انهم يقولون معلم درجة اولى ، ومعلم  
درجة ثانية ، وثالثة ورابعة ، ويقولوا تلجس  
رأسه ٥٠٠ دينار وتاجر ١٠٠٠٠ الافدينار  
فمن الذي يقرر هذه التواقي ، فها القانون  
كله خارج من هذه الامور ولذلك ، يجب وضع  
ضوابط ، حتى نرغبنا بالانضباط الى المستندات  
والبيانات الاخرى اما ان نرغبنا في مادة خاصة  
او نوضحها لنن نتركها على اطلاقها الان ، يوقعنا  
في مشاكل ويجعل القانون غير عملي .

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل ، بحالي المقرر تفضل .

الدكتور خليل السالم

رئيس اللجنة المالية

بالنسبة للجنة رأت ان تعليمات الوزير  
الذي سيتم بمقتضاه تقديم الطلب هي التي  
ستشمل وتغطي جميع المطلوبات لاغراض الحصول  
على الرخصة ، سواء شهادة الصحة او اي نوع  
من الشروط التي يجب ان تتوافر سيكون منصوصا  
عليها بالتعليمات التي يصدرها الوزير ، وتنشر في  
الجريدة الرسمية لتضمن هذه الامور .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

نلاحظ انه لو عدنا الى الوراء قليلا والى  
القانون السابق ، كان اعطى صلاحيات المفرد  
التجارية والتصديق عليها ، التي تجلي البلديات  
الفرقة التجارية ، تقول هذا تاجر من الفئة  
الاولى رأسه كذا ، عندهم الراسمال ، اذا كان

دولة رئيس المجلس

ابو عصام

السيد محمد علي بدير

عندما نأتي للمادة ( ١٥ ) نبحثها ونقسمها .

دولة رئيس المجلس

التي بعدها .

الدكتور خليل السالم

رئيس اللجنة المالية

ب - تحققت لغايات هذه المادة ، تعتبر  
بداية ممارسة المهنة بالنسبة لمتبعي نظام  
البلدية من الماربخ المحدد مباشرة تنبذ السيد .

دولة رئيس المجلس

ابو عصام .

السيد محمد علي بدير

الحقيقة - ب - لا ارى لزوما لها ، هذا  
سوف يكون اما تاجر او متمد ، ومعناه انه  
مسجلا لما دخل بدء التمد .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

احيانا في البلديات والاولية الصغرى  
لا يستطيع الدفع ، فالرخصة في النصف الاول ،  
يدفع الرسم كايلا ، فالقانون اراد من تاريخ  
احالة الالتزام عليه من باب العدالة .

دولة رئيس المجلس

ماثيه .

ابو عصام تفضل

السيد محمد علي بدير

سيدي اذا وقعت هذه الزاودة ونفذ هذا  
المطاء او غيره من النصف الاول ينطبق عليه

رأسه كذا الى كذا ، هذا فئة اولى او ثانية  
او ثالثة ان نتركها الان لتعليمات الوزير ، هذا  
لا يجوز ان تخضع لتعليمات ، تفير من يوم السى  
يوم ، يتوجب ان توضع ضوابط الان .

دولة رئيس المجلس

الحاج مدوح

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ، بالنسبة للمادة ( ٨ ) فقره  
١ - ا - يقدم طلب الحصول على الرخصة لرئيس  
البلدية . اما الاياكن التي ليس بها بلدية غاين  
تقدم .

دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف بك

السيد عبد الرؤوف الروابده

هذا القانون لا يجب القوانين الاخرى  
الموجودة لكل مهنة لها تشريعات موجودة ، هذا  
القانون لا يأتي شامل لكل القوانين الاخرى .

دولة رئيس المجلس

كمال بك ، بعد هذا التوضيح ، القوانين  
الاخرى التي تعطي هذه الصلاحيات الى الدوائر  
والوزارات والمؤسسات لتقديم هذه الوثائق  
لتصديقها .

السيد كمال الدجاني

في اشياء لا تقتضي هذا التصديق ، محلات  
الطويات من الذي يصنفها لان هنا نقول درجة  
اولى ٣٠ دينار و ١٥ دينار درجة ثانية من الذي  
يصنفها ، البلدية لا يجوز ان تصنفها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

الواقع هنا لما يقين تصنيف ، هنا في مهنة  
والصنيفات تمارسه فرقة التجارة وغيرها .

هكذا من الأشهر



هنا ان يدفع عن سنة ، واذا ضمن النصف الثاني يدفع عن نصف سنة ، ما في لزوم ان نضع مادة خاصة لهذا الامر .

## دولة رئيس المجلس

ما هو يعني هذا ، زيادة في التوضيح .

## السيد محمد علي بدير

خليها ماشي الحال .

## الدكتور خليل السالم

الفترة - ج -

## رئيس اللجنة

ج - اذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة خلال المدة المحددة في الفترة - ا - من هذه المادة ، يستوفى مع رسم الرخصة من المخالف غرامة مالية تعادل ( ٣٥ ٪ ) من رسم الرخصة .

## دولة رئيس المجلس

ابو عصام

## السيد محمد علي بدير

يا سيدي اختلفت المادة، لانه هناك كان في ٣٠ يوم هنا ما بتي فيه ، هنا ما في مده ، الامضل اذا اردنا ان نخلي هذه ان نرجع ونخلي ٣٠ يوم .

## دولة رئيس المجلس

سلمان بك

## السيد سلمان القضاء

يا سيدي انا اتول ان نمطيه شهر من تاريخ ممارسة العمل .

## دولة رئيس المجلس

ابو هشام

## السيد احمد الطراونة

ما دينا قد عدلنا الفترة - ا - نقول اذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة بحسب احكام الفترة - ا - من هذه المادة ، يستوفى الغرامة ..... الفترة - ا - التي مينا فيها كيف يدفع الرخصة ، واذا خالفها يدفع غرامة .

## دولة رئيس المجلس

دكتور خليل

## الدكتور خليل السالم

## رئيس اللجنة المالية

المادة - ا - لا تتمتع بالتجديد ، هناك ناس يفكر انها لها علاقة ، هذه بداية مش تجديد وتقبل ممارسة المهنة ، غاذا هو يريد ان يمارس المهنة واعطي رخصة ولكنه مارسها قبل ان يحمل الرخصة ، حتا يجب ان يدفع غرامة ، قبل البدء بممارسة العمل ، اذا كان هذه الغرامة لتجديد الرخصة ، بالتجديد تعطيه مدة شهر او شهرين ، انما هذه ليست ضد التعليمات وليست ضد التعليمات ، ولكن قبل الحصول على الرخصة ، اي استهان بكل التعليمات ، ولذلك - ج - مريوطة بالفترة - ا - والذي هو اول مرة يريد ان يمارس العمل .

## دولة رئيس المجلس

ابو عصام

## السيد محمد علي بدير

اذا سمح لي السيد الرئيس ، الحقيقة اذا شطبت - ج - من هذه المادة ، واعتقد ان المادة - ١٢ - القائمة ستمطي الفكرة تماما ، نقول المادة - ١٢ - على اي شخص ان يقدم بطلب الحصول على الرخصة .

## دولة رئيس المجلس

دكتور خليل

## الدكتور خليل السالم

## رئيس اللجنة المالية

بدنا نشطب اذا لم يقدم طلب الحصول على

للحصول على الرخصة ضمن احكام الفترة - ا - يدفع غرامة ٣٥ ٪ .

## دولة رئيس المجلس

سلمان بك

## السيد سلمان القضاء

- يا سيدي الحقيقة ان الفترة - ج - جاءت عقوبة او غرامة للشخص الذي يمارس، ولا يقدم الطلب خلال المدة ، كيف اريد ان اغرم واحد اخذ رخصة وهو مارس ، انا اتول اذا مارس . لذلك اتفقنا ان الرخصة يجب ان تقدم قبل بدء الممارسة ، تكون الغرامة على الممارسة فقط وهي ٣٥ ٪ من قيمة الرخص .

## دولة رئيس المجلس

ابو هشام

## السيد احمد الطراونة

انا اذا مارست بدون رخصة يسكر المحل ولا يؤخذ رخصة ولا اي شيء يسكروا المحل ويروح ما في رخصة هون ، نحن نريد في المحلات التي يمكن الترخيص فيها ، واما المحلات التي ممنوع فيها ، وما جاء واحد وركب راسه هذا الان حاصل في شارع وادي السر عدة محلات تجارية مانتحة ، امانة العاصمة لم تعطيه رخصة هذا ليس قصة غرامة ، المحل كله يسكر الغرامة تدفع غيبا لو كنت انت مسبوكة في ذلك المكان لكن انت تخطيت الاصول القانونية ، لكن هنا في منع ، لذلك النص الذي ورد من اللجنة المالية مع التعديلات التي ظهرت ، اقدر انه هو الذي يضمن حقوقه البلدية ويضمن الناس بنفس الوقت تكون ما غررنا فيهم يعني ما بقدر شخص يدفع محل الا وهو عارف انه معه رخصة .

## دولة رئيس المجلس

سلمان بك

## السيد سلمان القضاء

انا في الحقيقة اتناقش بموضوع الممارسة ، انا كيف اريد ان اعرف ان هذا الشخص منزهة نية

الرخصة قبل ممارستها وفقا للفترة - ا - من هذه المادة وليس خلال المدة ، وتكون المادة كما يسلي :

ج - اذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة قبل ممارسة المهنة وفقا لاحكام الفترة ( ا ) من هذه المادة ، يستوفى مع الرسم الرخصة من المخالف غرامة مالية تعادل ( ٣٥ ٪ ) من رسم الرخصة .

وتقبل ممارسة المهنة ، وهذا هو النص .

## دولة رئيس المجلس

ابو عصام ، تفضل .

## السيد محمد علي بدير

اذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة خلال مدة شهر ، انا اذا فرضت ولكن قبل البدء فتحت المحل وربته لكن لم يمارس العملية قبل شهر ، حتى اذا مضى شهر يدفع غرامة اما ادفع غرامة وما في مدة لا يصير

## دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

## الدكتور خليل السالم

نقول قبل ممارسته المهنة يعني هو يريد ان يبيع ويشترى قبل الحصول على الرخصة .

## دولة رئيس المجلس

احمد بك

## السيد احمد الطراونة

هنا الواقع انه في بعض ناس ياتي السي اماكن غير تجارية او يفتح محل في مكان ممنوع البلدية لا تعطيه رخصة تكون اضريناه ، حتى نحفظ حقوق الناس يجب ان يكون النص كما ورد من اللجنة المالية ، ان يحصل على الرخصة اولا ، ثم يمارس العمل قبل ان يحصل على الرخصة ولذلك الفترة - ا - اتفقنا عليها انه قبل البدء بالعمل ، يجب ان يحصل على الرخصة ، لكن لا نضره ، الفترة - ج - اذا لم يقدم الطلب

هكذا من الأصيل

أن يفتح محل لاتي امتنع نفسي أن امارس ، أنا الذي فرضت الغرامة على الممارسة ، أنا شخص متأكد من ثوابي هل تعرف البلدية نوابا شخص معين أنه يريد أن يقدم طلب ولذلك أنا أقول حتى يستقيم الوضع أنه إذا مارس ، ولكن إذا مارس وكان فعلا المحل فالتدريس ينعوه .

دولة رئيس المجلس  
دكتور خليل

الدكتور خليل السالم

ما يقوله الأخ سلمان وما يقوله الأخ أبو هشام هو نفس المعنى نفس الشيء ، فإذا قرأنا العبارة . . . إذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة تدل لممارسة المهنة ما معناها ؟ معناها أنه مارس ولم يكن قد قدم طلبا إذا لم يقدم الطلب قبل مزاولته العمل ، أو قبل ممارسة العمل تعني هذه في أبسط معانيها أن الممارسة قد تمت ومن هنا كانت تعاقب على الممارسة ونحن نعاقب على الممارسة ، إذن هي البداية للجنة ، وهي تقول إذا مارس ، الإنسان مثلا قبل تقديم الطلب أو إذا لم يقدم الطلب قبل العمل ، قبل الممارسة فكلاهما نفس المعنى أيهما يحلو لك نختاره ، من حيث المعنى كلاهما نفس الحديث .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال الدجاني

أريد أن أعقب على كلام الدكتور خليل السالم المادة ١٨ - تعاقبه على الممارسة ، هل تريد أن تعاقبه مرتين . المادة ١٨ - تقول يعاقب بغرامة لا تقل من خمسة دنانير ولا تزيد من مئة دينار أو بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالعقوبتين معا كل من مارس مهنة في أي محل دون ترخيص قبل أن تعاقبه مرتين .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

هذه المحكمة ، أما هنا نريد الزيادة .

الدكتور خليل السالم

رئيس اللجنة المالية

هناك ما في أهل لرخصة هنا في أهل للرخصة لكنه بسبب الإخلال ، الرخصة لا تكتفي لانها مستوفية للشروط ، إنما جاء هنا قبل الحصول على الرخصة الفقرة - ج - بختلفة .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

مع وضع القانون يجب أن نضع في أذهان الناس احترامه ، واحترام القانون يأتي من نصوصه ، عندما نقول ، إذا لم يقدم طلب الرخصة يترتب عليه الغرامة معناه أنه لا يجوز له أن يخالف القانون ، أما إذا قلنا أنت إذا خالفت القانون ، نكتفي عليك في الضريبة ، كأننا نحضه على مخالفة القانون وهو مستعد بقبل أي غرامة أن يعملها من أصول سبك القانون ، أنا برأيي حتى قبل المصلحة فيه احترام القانون وإن يكون القانون مانع للناس من المخالفة .

دولة رئيس المجلس

يعني أنت مع النص الوارد من اللجنة .

السيد أحمد الطراونة

نعم . نعم مع النص .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

أرجو أن يكون الاقتراح وبأن تبقى الفقرة ١ - ونخيل بالشكل الذي تفضل به الدكتور خليل إذا لم يقدم طلب الحصول على الرخصة قبل ممارسة المهنة ، وفقا للفقرة ١ - من هذه المادة يستوفى من المخالف غرامة بالينة تعادل ٣٥ ٪ من قيمة الرخصة ومن الرخصة وبالإضافة إلى الرخصة .

دولة رئيس المجلس

نثني على الاقتراح ، إذا أنت نثني على الاقتراح .

السيد كمال الدجاني

نعم .

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري

عفنان بعيون

دولة رئيس المجلس

والآن نرفع الجلسة ، للأسبوع القادم الساعة الماثرة صباحا .

٥ - تعيين وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

بموجب جدول الأعمال القادم

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

أحمد الوزري

#### تعريف

- ١ - أمد ويوب هذا العدد والشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عفنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد وليد النجداوي ومنظمو الجيب السادة فخير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق العجلوني .
- ٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا الميحد وتوزيعه في المطبعة : ناوير اللجنة السيد محمود عريقات .

هكذا من الأصيل



## الوقائع

### ملاحظات حول مشروع قانون رخص المهن لعام ١٩٧٨

١. صدر قانون رخص المهن رقم ٢٨ في عام ١٩٧٢ ونتيجة لتطبيقه لغاية الآن وجد أن هذا القانون لم يعد يساير الأوضاع الحالية من حيث:

أ. ظهور مهن جديدة لم يكن منصوص عليها بالقانون.

ب. قلة نسبة الرسوم بالمقارنة مع تكاليف الخدمات الحالية.

٢. أصدرت أمانة العاصمة قانون رخص المهن رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ واستطاعت بموجبها تحصيل ( ٦٧.٠٠٠ ر.د ) دينار سنة ١٩٧٧ بينما كانت حصيلة رسوم رخص المهن لجميع بلديات المملكة والبالغ مددها ( ٨٩ ) بلدية مبلغا قدره ( ٩٥.٠٠٠ ) دينار فقط.

٣. أن أهم أسباب عجز البلديات عن تقديم الخدمات الضرورية للمواطن هو قلة مواردها المالية ويعزى ذلك إلى ارتفاع في النفقات لم يقابل ارتفاع مناسب في الواردات.

٤. منذ أكثر من عام بدأ العمل بوضع مسودة القانون الجديد في ضوء قانوني رخص المهن رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ورخص المهن لمدينة مبان رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ وقامت عدة لجان بدراسته ومناقشته وجرى في هذه اللجان تخفيض الرسوم حتى أصبحت كما هي بالقانون الجديد وليس كما ورد في الأساليب الموصى بها وفيجى لأول مرة.

٥. روعي وضع البلديات الاقتصادية وبسهولة تطبيق القانون لمقسمة البلديات إلى فئتين الفئة الأولى لبلديات مراكز المحافظات والإلوية والفئة الثانية بقية البلديات وأعطى الحق لمجلس الوزراء رفع ما يراه من بلديات الفئة الأولى إلى الفئة الأولى حسب الوضع الاقتصادي للمدينة وقربها من مراكز المحافظات وحجم السكان.

٦. تستوفى هذه الرسوم من قبل البلديات وتصرف لصالحها مباشرة ولا علاقة لخزينة الدولة بها.

٧. روعي عند تحديد الرسوم تشجيع الصناعات والشركات لاتشاء مراكز لها في بلديات الفئة الثانية حيث تم تخفيض الرسوم عما هي في القانون السابق وكان التخفيض لبعض المهن كالمعامل والمصانع والمطاحن وغيرها بنسب تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ والجدول التالي يبين الوضع النهائي بالنسبة لهذه الرسوم :-

( ٢٦ ) فئة من المهن خفضت رسومها وخصوصا في بلديات الفئة الثانية .

( ١٧ ) فئة من المهن بقيت كما هي دون زيادة أو نقصان في بلديات الفئة الثانية .

( ٢٥ ) فئة زينت رسومها بنسب تتراوح ما بين ٥٪ و ٥٠٪ .

( ١٤ ) فئة زينت رسومها بنسب تتراوح ما بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ .

( ١٢ ) فئة زينت رسومها بنسب تتراوح ما بين ١٠٠٪ و ١٥٠٪ بالنسبة لبلديات الفئة الأولى .

أما الزيادات فوق ١٥٠٪ فكانت للمهن التالية فقط :-

الفئة الأولى	المطاعم
أولى	٢٠
ثانية	١٢
ثالثة	٦
رابعة	٥

٢. مهن الدرجة الرابعة

٣. مكاتب الإعلانات والدعاية

٤. مكاتب التصوير الفوتوغرافي

٤. محلات تصليح أجهزة التلفزيونات ٦ ٢٠ دينار

### الفئة الثانية

كانت أصبحت

١٢ ٣٥ دينار

٨ ٢٠ دينار

٤ ١٥ دينار

٣ ٨ دينار

٢ ٥ دينار

٥ ١٠ دينار

٤ ٢٠ دينار

أما بالمقارنة مع الرسوم في مدينة مبان فانها اقل من ٧٥٪ لبلديات الفئة الأولى و ٥٠٪ لبلديات الفئة الثانية .

### المهن في المنصوص عليها بالقانون الحالي

١. محلات بيع الاسهم والسندات المالية

٢. بلعة الذهب والفضة بالجملة

٣. مشاغل صيانة الذهب والفضة

٤. وسطاء وسمسرة بيع وراء الأراضي وتاجير العقارات

٥. فاحصوا النظارات

٦. المهن الطبية المساعدة

٧. مكاتب الديكور والمساحة

٨. دور التوزيع

٩. مكاتب الخدمات والمعاهد التجارية

١٠. محلات الزينكغراف والخطاطين

١١. محلات الآلات الدقيقة

١٢. مصور الوثائق

١٣. صالون مسح الاحذية

١٤. معامل البلاط

١٥. معامل الطوب

١٦. مشاغل التريكو

١٧. مشاغل الخياطة

١٨. مشاغل قص وشطف الزجاج

١٩. مشاغل الاحذية

٢٠. معامل المراكبو اليدوية

هكذا من الأهل